



الرئيس	السيدة كمبوج/السيد رافيندران	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيغا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد غيلروي
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيدة أوبونغ - نتيري
	فرنسا	السيد دوريفير
	كينيا	السيدة كينيوغو
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

## جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2022/892)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

### تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2022/892)

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعاللي السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بنأبالا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي ينضم إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد بيتر موتوكو ماثوكي، الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا، والسيدة ريبيكا كابو، ناشطة وعضوة في منظمة "Lutte pour le changement" "النضال من أجل التغيير".

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/892 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات من السيدة كيتا، والسيد موتوكو ماثوكي والسيدة كابوو والسفيرة ليلي ستيلانغيمبا ندونغ، نائبة الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة، بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (تكلت بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لأخذ الكلمة اليوم لعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2022/892).

باسم المجلس، أرحب بمعاللي السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بنأبالا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد بيتر موتوكو ماثوكي والأمين العام لجماعة شرق أفريقيا والسيدة ريبيكا كابو ممثلة منظمة "Lutte pour le changement" "النضال من أجل التغيير".

لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تثبت قدرتها على الصمود على الرغم من التحديات الهائلة التي يواجهها البلد، ويدل على ذلك أداءها المشجع في مجال الاقتصاد الكلي. في ٣ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع قانون المالية لعام ٢٠٢٣ البالغة ١٥,٨ مليار دولار بزيادة كبيرة من ١٠,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. إن هذه الزيادة في الميزانية تبعث على الأمل. ومن الضروري تمويل الإصلاحات اللازمة للتحسين التدريجي لرفاه الشعب الكونغولي، مثل القطاع الأمني.

وبتلك الميزانية الطموحة توفر جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا الوسائل اللازمة للاستعداد للمواعيد النهائية للانتخابات في عام ٢٠٢٣. ويجب أن نرحب بنفس الطريقة بنشر الجدول الزمني للانتخابات الذي يحدد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ ويفصل الأحكام والتدابير التي اتخذتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لبدء تسجيل الناخبين في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وعلى الرغم من أن نشر الجدول الزمني للانتخابات لقي قبولا حسنا، اعترضت عليه بعض الجهات الفاعلة في المعارضة والمجتمع المدني في سياق من التوتر والاستقطاب السياسي المتزايد، مما أدى إلى خطب عنيفة جدا في بعض الأحيان.

لذلك، أود أن أؤكد مجددا استعداد البعثة - بواسطة مساعيها الحميدة - لتشجيع إجراء حوار بناء بين أصحاب المصلحة من لتعزيز

وأدعو المجلس إلى إدانة تلك الجرائم بأقصى عبارات الشدة. يجب على المجلس أيضا أن يطالب بالإفراج الفوري عن الناجين الذين منعتهم الحركة من مغادرة المنطقة. ويجب محاكمة المسؤولين عن تلك الأفعال وغيرها من الفظائع المرتكبة بحق السكان المدنيين على الصعيدين الوطني أو الدولي.

لقد أدت الهجمات التي شنتها حركة ٢٣ مارس إلى تفاقم الأزمة الإنسانية المستمرة. وتستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفعل أكبر عدد من المشردين داخليا في القارة الأفريقية، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى أنشطة القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعات زائير وتويرانيهيو وماي ماي. وقد اقتلع ما يربو على ٣٧٠ ألف شخص من ديارهم وأجبروا على تركها خلال حلقة الأعمال العدائية التي اندلعت مؤخرا وشملت حركة M-23. كما أدى اندلاع العنف القبلي في مقاطعتي ماي - ندومبي وكويلو الغربيتين إلى تشريد أكثر من ٥٠ ألف شخص، معظمهم من النساء والأطفال. وفي تلك البيئة الخطرة، وعلى الرغم من القيود المستمرة على إمكانية الوصول، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة M-23 والقوات الديمقراطية المتحالفة، تواصل الجهات الفاعلة الإنسانية تقديم المساعدات التي لا غنى عنها والخدمات المنقذة للحياة. ولذلك، فإنني أحث الشركاء على مواصلة تقديم الدعم النشط لخطة الاستجابة الإنسانية، فضلا عن خطة الاستجابة المحددة في مقاطعة كيفو الشمالية.

ومن الأمور المشجعة أن المبادرات الإقليمية قد ازدادت استجابة للتوترات الإقليمية المحتمة وانعدام الأمن المتزايد. وأرحب بالجهود الدبلوماسية الحثيثة التي يبذلها وسيط الاتحاد الأفريقي ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الرئيس جواو لورينسو، لدعم تنفيذ خريطة طريق لواندا. كما أشيد بميسر جماعة شرق أفريقيا، الرئيس الكيني السابق كينياتا، للتقدم المحرز في سياق عملية نيروبي، بدعم من رئيس جماعة شرق أفريقيا، فخامة رئيس بوروندي ندايشيمي.

ومنذ نيسان/أبريل، قدمت البعثة الدعم السياسي والتقني واللوجستي للأمانة المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا من أجل

بيئة سياسية تقضي إلى عملية انتخابية شفافة وشاملة وسلمية تسمح بالمشاركة الفعالة والخالية من العنف لكل الجهات الفاعلة السياسية، فضلا عن النساء والشباب.

(تكلت بالإنكليزية)

وفي حين يمكن أن تسهم انتخابات عام ٢٠٢٣ بشكل كبير في تعزيز الديمقراطية والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يزال انعدام الأمن أحد أكبر التحديات التي تواجهها اليوم. ففي الأسابيع الماضية تدهورت الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من البلد بشكل كبير. ومنذ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر استأنفت حركة ٢٣ مارس أعمالها العدائية وبسطت سيطرتها على إقليم روتشورو في كيفو الشمالية. وواصلت البعثة تقديم الدعم العملي واللوجستي والقتالي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية في جهودها لمواجهة الجماعات المسلحة في شرق الكونغو وأبرزها حركة ٢٣ مارس. ونظمت دوريات قوية بما في ذلك بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية في غوما وحولها لكفالة حماية المدنيين وردع تقدم حركة ٢٣ نحو المدينة. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت البعثة شبكات إنذار مجتمعية إضافية في المناطق المعرضة لهجمات حركة ٢٣ مارس في إقليمي روتشورو وماسيسي.

وتبعث التقارير عن الفظائع والجرائم الأخرى التي ارتكبتها حركة ٢٣ مارس وغيرها من الجماعات المسلحة القلق الشديد. وأكدت النتائج الأولية التي توصل إليها فريق الأمم المتحدة لتقصي الحقائق المنشأ للاستجابة لادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها مقاتلو حركة ٢٣ مارس في كيشيشي وبامبو بإقليم روتشورو في شمال كيفو أن ما لا يقل عن ١٣١ مدنيا - ١٠٢ رجل و ١٧ امرأة و ١٢ طفلا - إما قتلوا رميا بالرصاص أو بأسلحة بيضاء على أيدي مقاتلي الحركة. وخلال الفترة نفسها، اغتصب مقاتلو الحركة ما لا يقل عن ٢٢ امرأة، قتلت إحداهن بعد الاعتصاب. وأكد الفريق أيضا تدمير أربع مدارس وسيطرة مقاتلي الحركة على مدرستين أخريين.

في البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة المصغر في لواندا. وأكرر دعوة الرئيس السابق كينياتا جميع الجماعات المسلحة الأخرى إلى إلقاء أسلحتها والتقييد بالبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاستيعاب المجتمعي وتحقيق الاستقرار. وأدعو جميع الشركاء إلى دعم الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنفيذ البرنامج.

وفي غضون ذلك، واصلت القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا انتشارها دعماً للعمليات السياسية. وأرحب بالاجتماع الذي عقد مؤخراً في غوما بين قيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوة الإقليمية لشرق أفريقيا وقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي شكل خطوة رئيسية صوب إنشاء إطار فعال للتنسيق وتبادل المعلومات، بما في ذلك مع القوات البوروندية والأوغندية المنتشرة بالفعل في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وإيتوري.

وقد طلبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية رسمياً مشاركة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مشاركة نشطة في تنفيذ البيان الختامي لمؤتمر القمة المصغر في لواندا. وتعمل القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا أيضاً على مساعدة البعثة لتمكينها من الانتشار الكامل وفي الوقت المناسب. وأكرر الإعراب عن استعداد البعثة للاستفادة من القدرات المتاحة لها دعماً لمبادرات السلام الإقليمية الجارية، تمثيلاً مع ولايتها وفي امتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة. وأتطلع إلى مواصلة العمل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الإقليميين لتحديد دور البعثة في الجهود الرامية إلى ترجمة القرارات المتخذة في إطار عمليتي لواندا ونيروبي إلى واقع في الميدان.

(تكلمت بالفرنسية)

كما أن الوضع الأمني المتدهور في البلد يعرض عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

إجراء مشاورات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة الكونغولية، بما في ذلك الجولة الثالثة من المشاورات، التي استؤنفت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في نيروبي وانتهت في ٦ كانون الأول/ديسمبر. ويسرت البعثة نقل أكثر من ١٨٠ مندوباً من مواقع نائية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري ومانبيما وتغانيقا لتمكينهم من المشاركة في المحادثات، وأوفدت ١٤ موظفاً إلى نيروبي للمساعدة في إدارة المداولات.

وعمل القادة الإقليميون وأصحاب المصلحة الوطنيون، بمن فيهم ممثلو ٥٠ جماعة مسلحة ووفود المجتمع المدني، ليل نهار لوضع حلول دائمة لدورة النزاع التي تسببت في معاناة كبيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشجعني بشكل خاص الدور المحوري الذي اضطلعت به النساء الكونغوليات في تلك المشاورات، واللائي شكلن أكثر من ٤٠ في المائة من وفود المجتمع المدني، بمن فيهم عشرة ناجيات من العنف الجنسي. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن المنسقين الإقليميين الثلاثة للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاستيعاب المجتمعي وتحقيق الاستقرار ونائب المنسق الوطني للبرنامج شاركوا أيضاً بنشاط في المداولات.

واتفق المشاركون في مؤتمر القمة المصغر المعقود في لواندا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر على تدابير لمعالجة الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك على وضع جدول زمني لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق وقف الأعمال القتالية والانسحاب الفوري لحركة M-23 من المناطق المحتلة وتنسيق الجهود في إطار عمليتي لواندا ونيروبي. ويتوخى البيان الختامي أيضاً اصطلاح بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور تنفيذي، بالتنسيق مع القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا وآلية التحقق المخصصة.

ويتحتم على جميع الأطراف أن تنفذ نتائج تلك المبادرات بأمانة. أولاً وقبل كل شيء، يجب على حركة M-23 أن توقف كافة الأعمال القتالية وأن تتسحب من المناطق المحتلة وفقاً لخريطة الطريق الواردة

جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل مسؤول ومستدام. واتفقنا أيضا على أن التعاون المستمر مع مؤسسات الدولة والثقة المتبادلة أمران حاسمان لضمان أن تتمكن السلطات الكونغولية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من القيام بما هو ضروري لبناء السلام بعد رحيل البعثة.

ومما يؤسف له، أن البعثة لا تزال تعمل في شرق البلد في بيئة معادية تغذيها مشاعر خيبة الأمل والإحباط واليأس بين الناس بسبب تدهور الحالة الأمنية. وقد بذلنا جهودا عديدة لإعادة بناء الثقة معهم، وخاصة الشباب، ومع السلطات الكونغولية، وسنواصل القيام بذلك. وسنواصل أيضا العمل مع السلطات لتهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ الولاية بروح ونص اتفاق مركز القوات وكفالة سلامة أفراد البعثة ومرافقها.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وموظفيها، فضلا عن الموظفين المدنيين الوطنيين والدوليين، على دعمهم القيم في هذا الوقت العصيب لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وما زلنا على أتم الاستعداد من خلال مساعدتنا للسلطات وقوات الدفاع والأمن ومن خلال دعمنا لعملية السلام والعملية الانتخابية وللحكومة من أجل تنفيذ العملية الانتقالية على نحو مسؤول ومستدام.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة نغيما ندونغ.

**السيدة نغيما ندونغ (غابون) (تكلت بالفرنسية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بصفتي رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بما أن آخر إحاطة لي عن أعمال اللجنة كانت في ٣٠ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9142)، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم لمحة موجزة عن زيارتي، مع بعض أعضاء اللجنة، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وهي الزيارة السادسة التي يقوم بها رئيس اللجنة منذ عام

الديمقراطية للخطر بشكل متزايد. ويشهد على ذلك الهجوم الذي شنه أعضاء جماعة تويروانيهو المسلحة على قاعدة عملياتنا في مينيمبوي، بكيفو الجنوبية، في ٣٠ أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن مقتل أحد أفراد ذوي الخوذ الزرق. إنني أدين هذا الهجوم، الذي يجب محاكمة مرتكبيه وفق أقصى حد يسمح به القانون، وأود مرة أخرى أن أعرب عن تعازي لأسرة المتوفى وللحكومة.

ولا تزال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة التزاما كاملا بمساعدة حكومة الكونغو وشعبها على تهيئة الظروف لانسحابها المسؤول والمستدام من مقاطعات كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وإيتوري حيث لا تزال منتشرة. ويقدم مثال مقاطعة تتجانيقا دروسا قيمة لمثل هذا الانسحاب المسؤول. ومنذ انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضعت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها خطة انتقالية للمقاطعات مع السلطات الكونغولية لتحديد المكاسب التي يتعين الحفاظ عليها. وتشمل الخطة النشر التدريجي لضباط الشرطة الوطنية الكونغولية لضمان استمرارية العمل الأمني، لا سيما في سياق الإغلاق المرتقب لقاعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بينديرا، في مقاطعة تتجانيقا. وبالتالي، فإن المرحلة الانتقالية في تتجانيقا توضح فوائد التنسيق الجيد بين السلطات الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ذلك الصدد، أرحب بمبادرة الحكومة بالاتصال بالبعثة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر للبدء في إعادة تقييم الخطة الانتقالية. وخلال الاجتماعات التي عقدتها في ٧ كانون الأول/ديسمبر مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، الموجود بيننا اليوم، أكدت من جديد استعداد الأمم المتحدة لتكثيف تعاوننا بروح من الشراكة بشأن تنقيح الخطة الانتقالية المشتركة بغية تحديد إجراءات ملموسة للتنفيذ الفعال للمعايير المرجعية ذات الأولوية المتعلقة بتهيئة الحد الأدنى من الظروف الأمنية لانسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

وفيما يتعلق بقائمة الجزاءات، سألت محاورياً خلال زيارتي إلى كينشاسا وكيغالي وكمبالا عما إذا كان من المفيد إضافة أسماء جديدة إلى القائمة، لا سيما وأنه لم تتم إضافة أسماء جديدة منذ شباط/فبراير ٢٠٢٠. وشدد عدة محاورين على أهمية فرض جزاءات على الأفراد كأداة للوصم وإدراج الأفراد والكيانات الضالعين في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ولم تقدم أي أسماء إلى وفدي بشأن إمكانية إدراجها في قوائم الجزاءات. وإلى جانب ذلك، فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية، لا تزال هناك شواغل بشأن الاتجار بالذهب وغيره من الموارد الطبيعية عبر البلدان المجاورة كوسيلة لتمكين الجماعات المسلحة من مواصلة السيطرة على الأراضي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتصل بألية المتابعة ذات الصلة بمقتل مايكل شارب وزايدا كاتالان، وهما عضوان في فريق الخبراء، والمواطنين الكونغوليين الأربعة الذين كانوا برفقتهم، في آذار/مارس ٢٠١٧، تلقينا إحاطة مفصلة من المراجع العام للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا بشأن التحقيق الذي جرى للعثور على الكونغوليين الأربعة، وكذلك بشأن إجراءات الاستئناف التي بدأت في نهاية تشرين الأول/أكتوبر في كينشاسا فيما يتعلق بالأشخاص الذين أُدينوا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ بقتل الخبيرين.

في الختام، أود أن أشير إلى أنني أعترم تقديم تقرير عن زيارتي إلى أعضاء اللجنة في الوقت المناسب. وأمل أن تتمكن الوفود قريبا من مناقشة التقرير وتوصياته.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السفيرة نغيما ندونغ على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد موتوكو ماثوكي.

**السيد موتوكو ماثوكي (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس.

في البداية، أود أن أؤكد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية عضو كامل العضوية في جماعة شرق أفريقيا، التي انضمت إليها في تموز/

٢٠١٥. وكانت آخر زيارة لمن سبقوني في المنصب إلى رواندا في عام ٢٠١٦ وأوغندا في عام ٢٠١٩ وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٢١. وتمت زيارة الشهر الماضي في سياق سياسي وأمني مليء بالتحديات وفي خضم توترات متزايدة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتحديدا فيما يتعلق بأعمال جماعتين مسلحتين خاضعتين للجزاءات، هما حركة ٢٣ مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي تلك البيئة المشحونة، تم الاحتجاج بنظام الجزاءات، ولا سيما شرط الإخطار، ضد الأمم المتحدة ككل وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه الخصوص.

وبشكل عام، أكدت في المقام الأول في المناقشات التي أجراها الوفد خلال زيارته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن حظر الأسلحة لا ينطبق إلا على الجماعات المسلحة، وليس على حكومة البلد، منذ آذار/مارس ٢٠٠٨ وأن شرط الإخطار ملزم فحسب للدول الموردة وليس لجمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها. كما ركزت مناقشاتنا في كينشاسا على الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنشطة الجماعات المسلحة والصلات المزعومة بين جماعة "القوات الديمقراطية المتحالفة" المسلحة الخاضعة للجزاءات وتنظيم داعش والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وفي مناسبات عدة، كررت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية دعوتها إلى الإغفاء من شرط الإخطار فيما يتعلق بنقل المعدات العسكرية وتوفير التدريب العسكري للقوات المسلحة للبلد، وهو مطلب رددته بعض منظمات المجتمع المدني. ومن جانبي، أوضحت أن حظر الأسلحة لا ينطبق إلا على الجماعات المسلحة، وليس على الحكومة، ولكن شرط الإخطار بالنسبة للدول الموردة لا يزال قائما، على الرغم من حدوث انخفاض في أنواع الأسلحة التي يلزم تقديم إخطارات بشأنها - فالفئات المتبقية مدرجة في مرفق القرار ٢٦٤١ (٢٠٢٢). غير أن السلطات الكونغولية ذكرت أن المصارف وشركات الشحن كانت مترددة، حرصا منها على الحد من المخاطر، في القيام بتمويل ونقل أسلحة وذخائر أخطرت اللجنة بشأنها بالفعل.

نيروبي في صلب جماعة شرق أفريقيا بالاستناد إلى أحكام المادة ٤ من بروتوكول جماعة شرق أفريقيا المتعلق بالسلام والأمن. وعين السيد أوهورو كينياتا، الرئيس السابق لكينيا، ميسرا للإشراف على تنفيذ عملية نيروبي، كما ورد في طريقة إنشاء وتشغيل فريق الشخصيات البارزة التابع لجماعة شرق أفريقيا ونشر المبعوثين والممثلين الخاصين. وتمت الموافقة على اختصاصات الميسر وصدرت توجيهات بإنشاء صندوق خاص لدعم تنفيذ العملية على المسارين السياسي والعسكري. وتقرر أيضا الإسراع بنشر قوة إقليمية مشتركة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. أستطيع أن أؤكد أن جمهورية بوروندي وجمهورية كينيا وأوغندا موجودة بالفعل في الميدان، ومن المتوقع أن يحذو جنوب السودان حذوها.

وقد اجتمع رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا مرة أخرى مؤخرا على هامش المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقرروا عقد الحوار الكونغولي المشترك الثالث في ٦ كانون الأول/ديسمبر، وقد حدث فيه عدد من التطورات. وحضر الاجتماع ٦٠ جماعة مسلحة، فضلا عن ٢٠ مجموعة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات نسائية وقادة مجتمعيون. وتولى الرئيس كينياتا تيسير الحدث. وكان من بين الحضور رئيس جماعة شرق أفريقيا، رئيس بوروندي إيفاريسيت ندايشيمي؛ والرئيس ويليام روتو، رئيس البلد المضيف، كينيا؛ ورئيس رواندا، بول كاغامي؛ ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيليكس أنطوان تشيسيكيددي تشيلومبو؛ والرئيس الأوغندي، موسيفيني - مما يدل على الالتزام السياسي السائد في العملية.

ولذلك، أحث المجلس على أن يحيط علما بما يلي.

بصفتي الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا، أبلغت رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالقرارات المتخذة في مؤتمر القمة وأرسلت نسخة منها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تلتها رسالة أخرى إليهما طلبت فيها منهما الانضمام إلى العملية ودعمها، لأنها ستتطلب قدرا كبيرا من الموارد. أود أن أشكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس

يوليه بعد أن اجتمع رؤساء دول الجماعة وأكدوا ذلك الموقف، والتزموا بعد ذلك بالإسهام في تحقيق المصالحة وإحلال السلام الدائم هناك. وتصميما منهم على إيجاد حل سريع ودائم للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عقدوا عددا من الاجتماعات التشاورية، المعروفة باسم الملتيقيات. وحتى الآن، عُقدت ثلاثة ملتيقيات، استنادا إلى حقيقة أن رؤساء الدول متفقون على ضرورة مواصلة الحوار السياسي بين الجماعات المسلحة المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومتها لمعالجة أسباب المظالم التي أدت إلى انتشار الجماعات المسلحة وما نجم عنها من المستوى الحالي لانعدام الأمن. وهذا ما يسمونه المسار السياسي.

والمسار الثاني الذي تبلور داخل تلك الملتيقيات هو المسار العسكري الذي يهدف إلى ضمان تطبيق نهج إنفاذ عسكري وأمني لكفالة نزع سلاح الجماعات المسلحة، إما طوعا أو بالقوة، وإعادة الجماعات المسلحة غير الكونغولية إلى دولها الأصلية عند نزع سلاحها. وقد صُممت العمليتان ليتم الاضطلاع بهما في آن واحد، تحت قيادة جماعة شرق أفريقيا، مع تولي جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية الكاملة عنهما. وكان الإطار الزمني المحدد لهاتين العمليتين هو ٢٤ شهرا.

وقد صممت عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا على النحو التالي: أولا، معالجة مسائل بناء الثقة على وجه السرعة؛ ثانيا، ضمان وقف الأعمال العدائية وتعزيز نزع السلاح الطوعي؛ ثالثا، تعزيز مشاركة جميع المواطنين في العمليات السياسية للبلد؛ رابعا، إعطاء الأولوية لمشاركة جميع المواطنين في تنمية البلد؛ خامسا، إيجاد حل دائم لمسألة منح الجنسية لفئات معينة من المقيمين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ سادسا، تمكين الحكومة من إعادة الجماعات المسلحة الأجنبية إلى بلدانهم؛ سابعا، كفالة إعادة إدماج المقاتلين في المجتمع؛ ثامنا، ضمان إعادة اللاجئين الكونغوليين والمشردين داخليا إلى بلدانهم وتوطينهم.

وفي مؤتمر القمة الثاني والعشرين لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا، المعقود في أروشا، في ٢٢ تموز/يوليه، تقرر إدماج عملية

من أجهزة الأمم المتحدة، إلى المشاركة ودعم جماعة شرق أفريقيا في تأمين حل دائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن مسؤوليتنا الجماعية، ليس بوصفنا جماعة شرق أفريقيا فحسب، بل أيضا بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، أن نعمل معا للبحث عن سبل لتأمين حل دائم للتحديات التي تواجه المواطنين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد برؤساء دول جماعة شرق أفريقيا على الجهود التي بذلوها، وكذلك أعضاء المجلس على تخصيص الوقت للاستماع إلى الكيفية التي تتطور بها الحالة السائدة. وأعتقد أن المطلوب الآن في الواقع هو أن نرى الكيفية التي يمكن بها لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا في نيروبي، فضلا عن القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا، أن تعمل معا لضمان توصلنا إلى حل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** أشكر السيد موتوكو ماثوكي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كابوو.

**السيدة كابوو (تكلت بالفرنسية):** أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لأتشاطر اليوم بعض الشواغل والتوصيات فيما يتعلق ببلاي، جمهورية الكونغو الديمقراطية. اسمي ربيكا كابوو وأنا عضو في حركة النضال من أجل التغيير (LUCHA)، وهي حركة محايدة وغير عنيفة يقودها المواطنون تم إطلاقها في غوما في عام ٢٠١٢ للدعوة إلى احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

سأركز في بياني اليوم على ثلاث نقاط رئيسية: أولاً، الحالة الراهنة في البلد، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ثانياً، أثر هذا النزاع على المرأة والأهمية الحاسمة لمشاركتها السياسية؛ وثالثاً، دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد أدى استئناف القتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس إلى تفاقم التوترات في المنطقة، فضلا

السنغال على تبرعهما بمبلغ مليون دولار، كما فعل كل من رئيس أنغولا ورئيس جمهورية كينيا. وهذا ما استُخدم إلى حد كبير لتغطية تكاليف الاجتماعات التي تُعقد، ولا سيما الاجتماع الذي عقد للتو في نيروبي في ٦ كانون الأول/ديسمبر.

ووجهت رسالة إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة لطلب الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، للمسارين السياسي والعسكري، إذ من المتوقع أن تبلغ التكلفة التقديرية لعملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا حوالي ٣٥٠ مليون دولار. ومن المقترح أن تتطلب العملية السياسية حوالي ١٥٠ مليون دولار، في حين سيتطلب المسار العسكري ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار.

ومرة أخرى، نطلب إلى مجلس الأمن أن يدعم تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع وتحقيق الاستقرار. وأود أن أرى ما إذا كان بإمكاننا إيجاد شكل من أشكال التآزر التشغيلي بين القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي سيكون مفيدا جدا. ومن المهم لمجلس الأمن أن ينظر في تلك الإمكانيات، وأن يستعرض ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذلك السياق ليرى الكيفية التي يمكن بها إيجاد هذا التآزر بين القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا، وعملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا ككل، وأنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أرض الواقع. المبلغ الإجمالي الذي ذكرته والبالغ حوالي ٣٥٠ مليون دولار هو التكلفة المقدرة للعمليات على مدى الأشهر الـ ٢٤ المقبلة. وبدون مزيد من التأخير، أتحت نسخا من الرسائل التي كتبتها إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وأرسلتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

وأود مرة أخرى أن أؤكد بإيجاز أن رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا ملتزمون التزاما راسخا بضمان أن يسود السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدعو المجلس، بوصفه جهازا مهما جدا

للأسف، لا توجد مشاورات مع المجتمع المدني بشأن الجدول الزمني للانتخابات. وحيث أنه من المقرر إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، سيكون من الأهمية بمكان النظر في السياق الحالي للمشاركة السياسية للنساء والشباب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الحيز المدني المتاح لهم للتعبير عن أنفسهم. فلا تزال النساء يواجهن عقبات أساسية تحول دون وصولهن إلى مراكز الاقتراع، وبخاصة في المناطق الريفية النائية. وعندما تتاح للنساء إمكانية الوصول إلى مقصورات التصويت يجب عليهن أن يواجهن ليس فقط الإحجام الناجم عن القوالب النمطية الجنسانية ولكن أيضا العقبات العملية، مثل نقص المعلومات حول إجراءات التصويت. ويتعين على المرشحات أن يتعاملن مع نقص المعلومات والتمويل بالإضافة إلى العنف الجنساني. لقد أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة مؤخرًا جدولًا زمنيًا للانتخابات لا يمنح الناخبين سوى ٣٠ يومًا للتسجيل. وتشكل هذه المهلة الزمنية القصيرة عقبة إضافية أمام المشاركة الكاملة للمشردين داخليا وذوي الإعاقة، فضلا عن النساء، ولا سيما في مناطق النزاع.

لقد عُقدت الجولة الثالثة من محادثات السلام بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في نيروبي الأسبوع الماضي. وفي جولة محادثات نيروبي للسلام التي عقدت في نيسان/أبريل، لم تكن هناك نساء بين ٣٠ مندوبًا من الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما شملت المحادثات الأخيرة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر نساءً وممثلات للمجتمع المدني وقيادات نسائية ما زالت تلك القيادات تؤكد من جديد مدى الأهمية الحيوية لأن تضمن جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة إشراكها بشكل كامل وهادف في جميع المفاوضات الحالية والمقبلة، بالنظر إلى الدور النشط والأساسي الذي قامت به المرأة وما زالت تقوم به في جهود السلام المحلية.

إن المشاعر المناهضة لبعثة الأمم المتحدة آخذة في الازدياد بين السكان. يشعر شعبنا بالإحباط لأنه على الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أكثر من ٢٠

عن الأزمة الإنسانية وحدث انتهاكات لحقوق الإنسان في البلد. وبينما تسعى المنطقة جاهدة لإيجاد حلول سلمية للنزاع فإن رواندا - من خلال رئيسها بول كاغامي - قد واصلت تقديم الدعم العسكري لحركة ٢٣ مارس. وفي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر شن متمردو حركة ٢٣ مارس هجمات انتقامية على المدنيين في قريتي كيشيشي وبامبو، في إقليم رتشورو، بمقاطعة كيفو الشمالية فقتلوا ١٠٢ رجلا و ١٧ امرأة و ١٢ طفلا - أي ما مجموعه ١٣١ مدنيا. كما اغتصبوا ما لا يقل عن ٢٠ امرأة وخمس فتيات. علاوة على ذلك، أثار وجود قوات جماعة شرق أفريقيا قلقًا كبيرا بين السكان المعرضين أصلا لخطر دائم بالعنف وانتهاك حقوقهم الأساسية. وتقوم الجماعات المسلحة بإجبار المدنيين على دفع الضرائب لها كي يضمنوا سلامتهم في منازلهم، وأولئك الذين لا يستطيعون الدفع ليس لديهم خيار سوى الفرار أو المخاطرة بالتعرض للعنف. وقد زادت هذه الحالة أيضا من الضعف الاقتصادي للنساء اللاتي يعشن في سياق النزاع.

ومن المعروف تماما أنه كان لهذا النزاع أثر سلبي كبير على النساء والفتيات. وفي حين زاد العنف الجنساني بنسبة ٨٠ في المائة في عام ٢٠٢١ لا تزال العدالة بعيدة المنال، حيث نادرا ما تتم معاقبة الجناة. حتى مجلس الأمن، الذي لديه القدرة على أن يكون قذوة لبقية العالم من خلال نظامه للعقوبات، لم يدرج فيه أي أفراد جدد أو مجموعات جديدة منذ عام ٢٠٢٠. وقد أدى النزاع إلى نزوح أكثر من مليون شخص، تشكل النساء والفتيات نسبة كبيرة منهم. فالنساء لسن معرضات لخطر متزايد من العنف الجنسي والجنساني فحسب، بل أيضا لأمراض مثل الكوليرا. ولا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان يُستهدفن من قبل المقاتلين ويتعرضن للتهديد بالقتل، والاعتقالات التعسفية، والاختطاف، والعنف الجنسي والجنساني، والغارات على المكاتب، والوصم - وكل ذلك في سياق ثقافة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. إن من الضروري رصد الهجمات على المدافعات عن حقوق الإنسان وصانعات السلام والإبلاغ عنها، خاصة وأن آليات الحماية القائمة أثبتت أنها غير فعالة ولا تراعي الاعتبارات الجنسانية.

والانخراط الكاملين والنشطين للمرأة أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام، على النحو الوارد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

خامسا، ندعو مجلس الأمن إلى ضمان أن يكون انسحاب بعثة الأمم المتحدة تدريجيا وخاضعا للمساءلة ومشروطا باحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين. وينبغي أن يكون هناك شرط محدد آخر للانسحاب وهو إنشاء آلية لإصلاح القطاع الأمني.

سادسا، ندعو الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى حث السلطات الكونغولية على البدء في إصلاح قطاع الأمن، وخاصة الجيش، في أقرب وقت ممكن لتمكينه من حماية الشعب الكونغولي وممتلكاته في جميع أنحاء أراضي البلد.

إن التحديات المتزايدة باستمرار التي تواجه الشعب الكونغولي قد تبدو مستعصية على الحل، ولكن في مثل هذه الأوقات يجب ألا نياس. وبصفتنا ممثلين للمجتمع المدني، لم نفقد الأمل في أن يحل السلام في بلدنا يوما ما. بيد أن جهودنا لن تُكلل بالنجاح ما لم نتلق الدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيدة كابو على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. **السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أشكر السيدة كيتا على إحاطتها وأشكرها بصفة خاصة على العمل الذي تضطلع به بصفتها رئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بمشاركة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الجلسة.

أود أن أعرب عن الهلع إزاء الأنباء التي تفيد بارتكاب "حركة ٢٣ مارس" أعمال عنف ضد المدنيين في كيشيش وبامبو. ويجب ألا تمر هذه الأعمال من دون عقاب. ونرحب بما تبديه سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية من استعداد لتقديم الجناة إلى العدالة. وتدين فرنسا هذه الانتهاكات بأشد العبارات الممكنة.

عاما إلا أنها لم تتمكن بعد من إنهاء دورة العنف أو توفير الحماية والأمن الكافيين للمدنيين وفقا لولايتها. علاوة على ذلك، أصبح السكان أقل تقبلا للبعثة بعد مقتل ما لا يقل عن ١٢ شخصا رميا بالرصاص خلال الاحتجاجات المناهضة لها في تموز/يوليه.

إن وجود خطة انتقالية واضحة ومعلنة بشكل جيد من بعثة الأمم المتحدة تتضمن عناصر مهمة متعلقة بالاعتبارات الجنسانية هو أمر بالغ الأهمية لإيجاد حل مستدام للنزاع. ونتوقع من مثل هذه الخطة، بالإضافة إلى الوفاء بالمعايير الحالية لإدماج المساواة بين الجنسين، أن تتخذ خطوة أخرى إلى الأمام من خلال التعبير بوضوح عن الطرق التي ستقيد بها المنظورات النسائية للمجتمع المدني في كيفية تقييمنا للتقدم المحرز. وفي هذا الصدد، نحث مجلس الأمن، أولا، على ضمان أن توفر بعثة الأمم المتحدة الحماية الكاملة للمدنيين، وخاصة النساء والفتيات، اللاتي ما زلن يعشن في المناطق المتأثرة بنزاعات. كما يجب على البعثة أن ترصد جميع انتهاكات حقوق الإنسان وأن تقدم تقارير عنها، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد النساء.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن ضمان أن تتصرف جميع الأطراف، بما فيها القوات المسلحة الكونغولية والقوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة، في إطار من الاحترام الصارم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونطلب أن يكفل المجلس أيضا أن تكون جميع ولاياتها الثلاث واضحة ومتكاملة، وألا تُرتكب أي انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء القيام بعملياتها.

ثالثا، يجب على مجلس الأمن أن يكفل المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع مراحل العملية الانتخابية، بدءا بتسجيل الناخبين. كما نطلب من بعثة الأمم المتحدة أن تضمن الحماية ليس فقط للمواطنين الذين يمارسون حقهم في التصويت ولكن أيضا للمرشحات والمراقبات والإداريات، لا سيما في مناطق النزاع.

رابعا، ينبغي لمجلس الأمن أن يذكر أصحاب المصلحة في عملية السلام، بما في ذلك في عمليتي نيروبي ولواندا، بأن المشاركة

ثانياً، يجب تعزيز جهود الدعم الإنساني والإنمائي. ولا تزال خطة الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص التمويل. وتمس الحاجة إلى زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وسيسهم الاتحاد الأوروبي بنصف مليون يورو في جهود الاستجابة الإنسانية للنازحين في مقاطعتي ماي - ندومبي وكويلو، اللتين شهدتا مؤخراً مواجهات عنيفة.

وتتمثل مفاتيح السلام الدائم في حماية حقوق الإنسان والتصدي لخطاب الكراهية ومكافحة الإفلات من العقاب. ولهذا السبب، فرض الاتحاد الأوروبي أمس جزاءات على جاستن بيتاكويرا، عضو الجمعية الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب دعوته إلى الكراهية والتمييز ضد جماعة البانيامولنغي العرقية.

إن حماية الأطفال والنهوض بالنساء والشباب من عوامل التنمية. وستواصل فرنسا دعم هذين الهدفين. وقد خصصت الوكالة الفرنسية للتنمية للتو ٣٧ مليون يورو للجهود المستمرة للحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتوفير فرص للحصول على تعليم جيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترحب فرنسا بنشر الجدول الزمني للانتخابات والإعلان عن موعد الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣. ونؤكد من جديد دعمنا لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنظيم انتخابات شفافة وحرّة وشاملة للجميع ضمن الإطار الزمني المحدد في الدستور. ويجب تهيئة الظروف لعقدّها في جميع أنحاء أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثاً، يجب أن تستمر الشراكة بين الحكومة والأمم المتحدة. ويستعد مجلس الأمن لتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتساعد هذه العملية على مدار أكثر من ٢٠ عاماً في إنقاذ الأرواح وتدعم تحقيق الاستقرار في البلد. وقد كُفيت وجودها في البلد بالانسحاب من كاساي وتجانينقا. وتؤيد فرنسا إعادة تقييم الخطة الانتقالية بروح من الثقة والشراكة بين البعثة والحكومة.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط. أولاً، يجب وضع حد لاعتداءات "حركة ٢٣ مارس" ويجب أن يتوقف القتال. وتدين فرنسا بأشد العبارات الممكنة الأعمال التي تقوم بها "حركة ٢٣ مارس"، تلك الجماعة المسلحة التي أخضعها مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي لجزاءات. ويوم أمس، اتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير تقييدية ضد أحد قادة الحركة. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الذي دعا إليه اتفاق لواندا المبرم في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، لا يزال العنف يقوض جهود السلام. وندعو "حركة ٢٣ مارس" إلى وقف الأعمال العدائية والانسحاب فوراً ومن دون شروط من الأراضي التي تحتلها ووضع حد لهذا الانتهاك للقانون الدولي.

وتشعر فرنسا بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بدعم رواندا لـ "حركة ٢٣ مارس" في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونذكر بدعوة مجلس الأمن إلى الوقف الفوري لجميع أشكال الدعم الخارجي للحركة وغيرها من الجماعات المسلحة النشطة في أراضي الجمهورية الديمقراطية. وندعو أيضاً جميع الجماعات المسلحة إلى الكف فوراً عن القتال والمشاركة في عملية نزع السلاح من دون تأخير.

وسعيًا للتمكين من وقف التصعيد، تدعم فرنسا الجهود الإقليمية من خلال عمليتي نيروبي ولواندا. وترحب فرنسا باختمام الجولة الثالثة من المشاورات بين الأطراف الكونغولية في إطار عملية نيروبي. ويجب أن تثمر الالتزامات التي قُطعت عن نتائج ملموسة. وتحققاً لهذه الغاية، ثمة حاجة ملحة لأن يقدم الشركاء الدوليون الدعم المالي للبرنامج الوطني الجديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاستيعاب في المجتمع وتحقيق الاستقرار.

ومن أجل مكافحة الجماعات المسلحة التي ترفض التحلي عن أسلحتها، يجب تعزيز إضفاء الطابع المهني على قوات الجيش والشرطة الكونغوليين وتدريبها وتجهيزها. وستواصل فرنسا تقديم دعمها في مجال التدريب من خلال الكلية الحربية في كينشاسا وتدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على القتال في الأدغال.

للأزمة المستمرة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونكرر دعوتنا للجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها والكف عن ترويع الشعب والانضمام إلى عملية نيروبي كونها وسيلة للبحث عن حلول سياسية لمظالم تلك الجماعات.

ونحث جميع الأطراف على التقيد بالاتفاق المبرم في لواندا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ويجب أن تسحب جماعة "حركة ٢٣ مارس" المسلحة قواتها استعدادا لنزع سلاحها. فلا شك أن تلك الجماعة تشكل تهديدا خطيرا لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الأوسع. وعلاوة على ذلك، فإن قواتها قريبة بشكل خطير من غوما، قاعدة عمليات المساعدة الإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن نحمي هذا المركز السكاني والخدمات التي لا غنى عنها التي يقدمها وندعو جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة إلى العمل معا لحماية غوما استباقيا من اعتداء "حركة ٢٣ مارس" عليها أو غزوها لها أو محاصرتها. وندعو أيضا إلى وقف جميع أشكال الدعم الذي تقدمه الدول للجماعات المسلحة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المساعدة التي تقدمها رواندا إلى "حركة ٢٣ مارس". ونحث أعضاء المجلس على النظر في كيفية تعارض الدعم من هذا القبيل مع نظم الجزاءات القائمة.

فيما يتعلق بالجزاءات المتصلة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تحيط الولايات المتحدة علما بالطلبات الواردة من المنطقة ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية لتخفيف بعض التدابير، لا سيما اشتراط إخطار مجلس الأمن مسبقا بعمليات نقل الأسلحة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشدد على أن تدابير الجزاءات الحالية لا تمنع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من الحصول على معدات عسكرية لتلبية الاحتياجات الدفاعية أو من إجراء إصلاحات حيوية في قطاع الأمن. بل على العكس من ذلك، فإن التدابير مصممة بعناية لضمان أن تتمكن الحكومة من توفير الأمن لمواطنيها. ولذلك، فإننا نحث الدول الأعضاء التي تقوم بعمليات عسكرية في جمهورية

ويجب على البعثة أن تواصل توفير حماية قوية للمدنيين في المقاطعات المتضررة من النزاع. وتحقيقا لذلك، يجب حماية أفرادها من الاعتداءات والمعلومات المغلوطة. وأشيد بجميع أفراد البعثة الذين جادوا بأرواحهم خدمة للسلام في هذا العام. ويجب ألا يفلت المسؤولون عن وفاتهم من العقاب.

أخيرا، سيكتسي التنسيق وتبادل المعلومات مع البعثة أهمية أساسية مع بدء نشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا. ويجب أن تسعى كلتا القوتين إلى تحقيق هدف مشترك: حماية المدنيين بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

وستواصل فرنسا دعم خطوات جمهورية الكونغو الديمقراطية على طريق السلام. ومعالم الطريق واضحة بالنسبة لنا: تعزيز الاستقرار وتشجيع الحوار والدفاع عن سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان منطقة البحيرات الكبرى وسلامتها الإقليمية.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أود بداية أن أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على الإحاطة التي قدمتها اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيدة كابو والسيد موتوكو ماثوكي على إحاطتهما. وأرحب بمشاركة وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، الموجود معنا في القاعة اليوم. نقدر أيضا التقرير الأخير للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2022/892)، الذي يبين التحديات الأمنية المستمرة التي تواجه البعثة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويوثق التقرير ٨٤٥ انتهاكا وتجاوزا لحقوق الإنسان، ولكن لنكن واضحين: ليس التوثيق سوى الخطوة الأولى. ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على محاسبة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

تود الولايات المتحدة أيضا أن تشكر الرئيسين لورنسو وروتو، وكذلك الرئيس السابق كينياتا، كونهم ميسري عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، على دورهم القيادي في محاولة التوسط لإيجاد حل

إلى تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتخفيف حدة التوتر في منطقة البحيرات الكبرى. ويبحث فينا الأمل أن نسمع عن التقدم المحرز.

ونشدد على أهمية التنسيق بين العمليات الإقليمية وجهود الأمم المتحدة، بما في ذلك بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا. ونرحب كذلك بالجهود الجارية لإنشاء آلية تنسيق بين تلك القوات.

لقد أحرزت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدماً فيما يتعلق بمشاركة المرأة. غير أن هناك إمكانية لزيادة المشاركة المباشرة والهادفة. ويجب الاستماع إلى المرأة وإشراكها في العمليات السياسية الهامة، بما في ذلك عمليات السلام الإقليمية الجارية. وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية كفالة إشراك المرأة وعدم تعرضها لأعمال انتقامية بسبب عملها.

إن الجزاءات وحدها لا يمكن أن تحل النزاع، ولكنها أداة هامة تستخدم لتحسين استقرار المنطقة وأمن السكان. فالجزاءات لا تكون جيدة إلا بقدر ما نرفضها، ونشجع جميع الأطراف على احترام نظام الجزاءات والسعي باستمرار إلى تحسينه. ونذكر بأن إدراج أسماء الأفراد والكيانات في قائمة الجزاءات ينبغي أن يشمل المتورطين في أعمال تقوض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما تلك التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان أو تجاوزات أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

وستخرج البعثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكن يجب أن يكون الخروج مسؤولاً ومستداماً. ويجب أن تظل حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، مهمة ذات أولوية. وتحقيقاً لتلك الغاية، من الضروري أن تسترشد العملية الانتقالية بالحالة في الميدان، لا بالجدول الزمنية أو الاعتبارات السياسية.

وستتطلب العودة إلى السلام والاستقرار التزام الجميع. وتتطلع النرويج إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من

الكونغو الديمقراطية على إخطار المجلس رسمياً بإجراءاتها، تمثيلاً مع قرارات الجزاءات القائمة. ونحث تلك القوات العسكرية على التنسيق الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

وأخيراً، مع بدء المفاوضات بشأن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تود الولايات المتحدة أن تحث مجلس الأمن على توجيه إشارة قوية وموحدة لدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وللحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي جميعاً أدوار هامة يؤديونها في التصدي للتحديات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، غير أن البعثة على وجه الخصوص تقوم بعمل أساسي لحماية المدنيين ودعم المؤسسات الحكومية، حتى وهي تنفذ انتقالاً تدريجياً. وستعمل الولايات المتحدة على ضمان أن يدعم التفويض بوضوح انسحاباً قائماً على شروط، لا تاريخ انتهاء تعسفي. وسنعمل كل ما في وسعنا لنوضح أننا ندعم الممثلة الخاصة للأمين العام، كيتا، والبعثة.

**السيدة هايمبريك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجدداً على قلقنا البالغ إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وآثارها الإقليمية. فلا تزال ترد تقارير عن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، تشمل هجمات وحشية ضد السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وقد روعنا قتل المدنيين في المذبحة التي وقعت في قرية كشيبي في كيفو الشمالية في الأسبوع الماضي. وأود أن أعرب عن خالص تعازي لحكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن يتوقف العنف. وتدين النرويج أعمال جميع الجماعات المسلحة. وناشد جميع الجماعات والبلدان احترام السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترحب النرويج بالعمليات السياسية والدبلوماسية الإقليمية التي يقودها الرئيس السابق كينياتا والرئيس لورنسو وتويدها، والتي ترمي

بجهودها في سياق عملية نيروبي ومن خلال عملية وساطة لواندا. ونرى أن من المهم ربط وتنسيق تلك الجهود بغية تطبيع الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى برمتها. ونعتقد أن من المهم أن يدعم المجتمع الدولي نشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، بالتنسيق الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحت قيادة كينشاسا. لذلك أمر مهم. إن الالتزام بالوحدة الوطنية وتوحيد جميع القوى السياسية من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في السيادة على كامل أراضي البلد يمثلان استمرارا منطقيا للكفاح اليومي والمثابر والصعب من أجل الاستقلال الذي أشار إليه باتريس لومومبا والذي قدم الشعب الكونغولي من أجله تضحيات كبيرة وتعرض لمعاناة ومشقة. ولا يزال ذلك مهما اليوم، وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة دعما لتلك الأهداف.

ونعتقد أن من الضروري مواصلة العمل لإيجاد حلول سياسية وغير عنيفة لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذه الحلول ستكون من تحقيق وقف شامل للأعمال العدائية وتهيئة ظروف حقيقية لاستقرار دائم. واتساقا مع ذلك النهج، نرحب بالتزام الحكومة الكونغولية بالتفاوض مع الجماعات المسلحة كجزء من المسار السياسي لعملية نيروبي، التي اختتمت جولة أخرى منها قبل بضعة أيام فقط.

ونعتقد كذلك أن من المهم مواصلة الجهود لتنفيذ الاتفاقات الأساسية الجوهرية، مثل الاتفاق الإطارى للسلام والأمن والتعاون لعام ٢٠١٣ لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

وينبغي لبلدان المنطقة أن تتوصل إلى تفاهم مفاده أن رفاها وازدهارها يعتمدان في المقام الأول على مدى توافقها مع بعضها البعض. وندعو أصدقاءنا الأفارقة إلى إبداء الإرادة والالتزام بإجراء حوار بناء قائم على حسن الجوار بغية إيجاد حلول للتحديات الأفريقية. وبدون ذلك، سيكون من المستحيل التعامل مع الأزمة الإنسانية وتلبية الشواغل المتبادلة في المجال العسكري السياسي وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وتعميق عمليات التكامل. ونود أن نؤكد من جديد مرة أخرى دعمنا المبدئي لجهود بعثة منظمة الأمم

أجل انتقال سلمي شامل للجميع ومن أجل سلام مستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيدة إيفستيفينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):** نشكر الممثلة الخاصة، بنتو كيتا، ونائبة الممثل الدائم لغابون، ليلي نغيما ندونغ، على إحاطتهما. لقد استمعنا باهتمام إلى الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا، السيد بيتر ماثوكي، وممثلة المجتمع المدني الكونغولي، السيدة ريبكا كابو. ونرحب بمشاركة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بينابالا، في هذه الجلسة. ونعتقد أن مشاركة الممثلين الدائمين لبيروني ورواندا لدى الأمم المتحدة هامة.

لقد اضطر مجلس الأمن إلى الاجتماع بتواتر أكبر من المعتاد هذا العام لمناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا دليل على خطورة الأحداث الجارية في البلد، التي لا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهلها. ويصدق ذلك بصفة خاصة على المقاطعات الشرقية من البلد، حيث أصبح العنف والخروج على القانون نمطا يوميا للسكان المحليين بسبب أنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية المتعددة. وقد أدت الأنشطة المتزايدة لحركة ٢٣ مارس (M-23) إلى تفاقم الوضع بشكل كبير. وأسفر الهجوم الأخير الذي شنته حركة ٢٣ مارس على مدينة غوما عن تفاقم الأزمة الإنسانية وتزايد عدد المشردين داخليا واللاجئين ومعاناة الناس العاديين.

وفي الوقت نفسه، تواصل الجماعات المسلحة غير المشروعة الأخرى، مثل القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو والماي ماي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي، وما إلى ذلك، ارتكابها الفظائع والقائمة طويلة جدا بحيث لا يكفي بيان لتسميتهم جميعا.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الأحداث المأساوية التي وقعت في كيشي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل أن يطلع مجلس الأمن على كل تفاصيل ما حدث، وأن يتم العثور على مرتكبي الجريمة ومحاسبهم.

ونرى أن كينشاسا وبلدان المنطقة لا تزال ملتزمة بالتغلب على عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب

تشعر أيرلندا، بعد ما يقرب من عامين كعضو في مجلس الأمن، بالقلق أكثر من أي وقت مضى إزاء الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. كما تشعر أيرلندا بالفزع إزاء المذبحة التي وقعت مؤخرا للمدنيين في كيشيشي وبامبو. ونحن ندين تلك الأعمال الشنيعة بأشد العبارات. إن استمرار وتزايد العنف وانعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي ترتكبه حركة ٢٣ مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو والعديد من الجماعات المسلحة الأخرى أمر مثير للقلق. ويثير انعدام الأمن هذا أزمة معقدة ويفاقم الاحتياجات الإنسانية الماسة أصلا، حيث يسهم التشرذم الواسع النطاق في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ونكرر التأكيد على أهمية حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وتقديم المساعدة إلى ملايين الأشخاص المتضررين.

ولا تزال الجماعات المسلحة وقوات الدولة ترتكب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. ومن المخيب بشدة للأمل أنه من غير المرجح أن تتلقى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) إحاطة من الممثلة الخاصة باتن بشأن الحالة المروعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ولا يمكن الاستمرار في تجاهل المعدلات المرتفعة باستمرار للعنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ويجب أن نضع حدا للإفلات من العقاب وأن نحاسب المسؤولين. ونؤيد تأييدا تاما دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حماية المدنيين. إن تصاعد خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والخطاب المعادي للأمم المتحدة أمر يبعث على القلق. ويحتتم حماية جميع المواطنين وأن تواصل البعثة الاضطلاع بولايتها. وفي هذا الصدد، ندرك أهمية المشاركة المجتمعية والتواصل مع الشركاء.

لقد سلطت أيرلندا الضوء باستمرار على أن التعاون الإقليمي له أهمية قصوى بالنسبة للسلام، غير أننا التوترات ما زالت تتزايد، مع

المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتها وحفظه السلام التابعين لها، فضلا عن أنشطة المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا. وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة للخفض التدريجي للبعثة وانسحابها من البلد، نعتقد أن من الضروري أن نأخذ في الحسبان أولا تطور الحالة في الميدان بغية المضي قدما بشكل تدريجي وبطريقة مسؤولة.

ويحدونا الأمل في أن يتمكن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب بعثة بناء السلام والشركاء في المنطقة، من استعادة السيطرة على الحالة والمضي نحو تنفيذ التدابير التي طال انتظارها بغية معالجة الأسباب الجذرية لما يحدث في شرق البلد، والأسباب وراء ذلك معروفة جيدا. وندرك جميعا أن ثروة البلد الكبيرة من الموارد الطبيعية تجذب الكثير من الاهتمام وتبرز أسوأ ما في البعض. ولدينا إيمان بأن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية سيجد سبيلا لتحويل الثروات الموجودة في باطن أرضه لا إلى مصدر للمشاكل بل إلى أداة لكفالة الرفاه الوطني. وسيكون ذلك ممكنا، شريطة أن يكون المجتمع الدولي داعما وألا يكون غير مبال.

وفي الختام، أرحب بنشر الجدول الزمني للانتخابات وبالجهد المتواصل التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣. وهذا إنجاز هام بالنسبة للبلد، يبرهن على التزام أبناء الشعب الكونغولي بتحقيق التنمية السلمية ورغبتهم في المشاركة في العمليات السياسية والعيش حياة طبيعية وأمنة بوصفهم مواطنين في بلادهم. وندعو أيضا إلى تعديل سريع لنظام الجزاءات المفروض على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تزويد قطاعها الأمني بجميع الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافه.

**السيد غيلروي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثلة الخاصة كيتا، والأمين العام لجماعة شرق أفريقيا موتوكو ماثوكي، والسيدة ريببكا كابو على إحاطاتهم. ونرحب أيضا بمشاركة نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم.

للأمم المتحدة، بل وينبغي لها، أن تضطلع بدور هام في دعم إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع وسلمية في الوقت المناسب. ومن الأهمية بمكان ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في تلك العملية، فضلا عن ضمان مشاركة الشباب مشاركة كاملة. ويحدونا الأمل، خلافا للعامين الماضيين، أن تشهد الأشهر الـ ٢٤ المقبلة إحراز تقدم على طريق السلام لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة):** بداية أشكر السيدة كيتا على إحاطتها المفصلة وعلى جهودها. والشكر موصول للسفير بيانغ على قيادته للزيارة التي أجرتها اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا مؤخراً. ونشكر السيدة ليلي على اطلاع المجلس بتفاصيل هذه الزيارة، التي انضم إليها وفد بلدي وأعطتنا صورة أوضح عن حالة تنفيذ الجزاءات على الأرض. وأرحب بمشاركة نائب رئيس وزراء وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم، وكذلك بمشاركة ممثلي كل من رواندا وبوروندي. ولا يفوتني أن أذكر أنني أقدر مداخلة السيد ماثوكي ومساعي جماعة شرق أفريقيا لدعم السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

أعرب عن قلق دولة الإمارات البالغ إزاء تصاعد الاضطرابات الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية جراء هجمات الجماعات المسلحة، والتي تستهدف المدنيين، وتهدد بنقويض جهود السلام وما أحرزه المجتمع الدولي من تقدم بعد مرور عقود على تواجده في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتزداد الشواغل إثر ارتفاع حدة الخطاب التحريضي وتفاقم الأزمة الإنسانية الحادة نظراً لتصاعد وتيرة النزاع واستمرار تفشي فيروس الإيبولا وبشراسة ونزوح المزيد من المدنيين. وتوضح الأرقام هنا فداحة الأوضاع، خاصة مع وصول أعداد النازحين إلى ٥,٧ ملايين شخص في البلد حتى اللحظة، وهو أعلى معدل للنزوح سجل في أفريقيا.

تدهور العلاقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وهو ما يثير القلق بوجه خاص. ونكرر التأكيد على أهمية الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، ونشيد بالدول الأعضاء في المنطقة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على جهودها لتخفيف حدة التوترات وبناء الثقة. وتشكل عملينا نيروبي ولواندا منبرين هامين للسلام، ونحث جميع الأطراف على المشاركة الكاملة في ذلك الصدد. ويجب أن يكون لنشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا أهداف واضحة. والتعاون والتنسيق الوثيقان مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهات الفاعلة الأخرى أمر أساسي. ويجب أن تمثل القوة الإقليمية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أساسية لتحقيق السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بتوسيع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاستيعاب وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية، بما في ذلك وضع الخطط التشغيلية للمقاطعات. وثمة حاجة إلى توسيع نطاق تنفيذها إذا أريد لها أن تحدث الأثر اللازم على بناء السلام المستدام. كما أن عمليات الانتقال الفعالة الفعالة ضرورية أيضاً للحفاظ على السلام. ويجب أن يسلم استعراض الخطة الانتقالية المشتركة بضرورة استمرار المشاركة والتعاون والشمول، ويجب أن يضع معايير ومؤشرات انتقالية واضحة وواقعية تتماشى مع جداول زمنية واقعية. ونحث على شمول المجتمع المدني على نحو كامل في العملية الانتقالية، فضلاً عن إفساح المجال لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام.

ومع اقتراب انتخابات عام ٢٠٢٣، نرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ونكرر التأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان وحمايتها. ونحن ندين كل الخطاب الخطير وخطاب الكراهية والتحريض على العنف، مهما كانت الوسيلة. ويمكن

والتسريح وإنعاش المجتمعات وتحقيق الاستقرار، وغيره من المشاريع الهادفة إلى إصلاح القطاع الأمني بحيث يصبح خيار إعادة الإدماج هو الخيار الوحيد المتاح لكافة الجماعات المسلحة.

وفي سياق استعداد المجلس لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة خلال الأسابيع المقبلة، لا يفوتني التأكيد على الدور الهام للبعثة في ردع أنشطة الجماعات المسلحة، من ناحية، وانخراطها مع الجهات السياسية، من ناحية أخرى، لتهيئة بيئة مؤاتية للانتخابات المقبلة. ونرى هنا أهمية أن تعمل البعثة على تيسير الحوار مع المجتمعات المحلية وفيما بينها، بما يضمن تحقيق التماسك الاجتماعي في البلد.

وختاماً، ستواصل الإمارات العربية المتحدة دعم مسار جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة نحو السلام والاستقرار.

**السيد دي ألميدا فيلهو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا

لي أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وقيل كل شيء على عملها في الميدان. وأشكر نائبة الممثل الدائم لغابون على إحاطتها الإعلامية الشاملة بصفتها رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أشكر مقدمي الإحاطات الآخرين، السيد موتوكو ماثوكي والسيدة كابوو، على إسهاماتهما، وأرحب بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لوتندولا أبالا بينبالا، ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووفدي رواندا وبوروندي في هذه الجلسة.

والبرازيل تعتر بمساهمتها في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال حفظة السلام التابعين لها، بمن فيهم قائد قوة البعثة، الجنرال أفونسو دا كوستا، وفريق التدريب على حرب الأدغال. ولذلك تابعنا بقلق عودة حركة ٢٣ مارس وما ترتب على ذلك من تدهور في الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشعر بقلق خاص إزاء حوادث العنف ضد أفراد البعثة ومرافقها التي أسفرت عن تدمير ونهب المعدات والوفيات المأساوية لحفظة السلام والمدنيين على السواء.

وبالتالي، تستوجب المرحلة الراهنة تغليب لغة الحوار والتركيز على خفض التصعيد والتوترات، مع إيلاء أهمية قصوى لحماية المدنيين. وكذلك تستوجب مضاعفة الجهود السياسية الإقليمية وضمن شموليتها وقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة قدر الإمكان. ونرحب في هذا السياق بالجهود الأخيرة لقادة المنطقة لتحقيق الاتساق بين خريطة طريق لواندا وعملية نيروبي، وعلى مشاركتهم رفيعة المستوى مع الجهات الفاعلة في لواندا وكينشاسا. وفي ظل الظروف المعيشية الصعبة للسكان، نؤكد على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية إلى كافة المحتاجين والمتضررين في البلد بشكل آمن ودون عوائق. كما يجب أن تظل حماية المدنيين والعاملين في الجهات الإنسانية، وكذلك وأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ومرافقها، في سلم الأولويات لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقتضي أوضاع تكثيف العمل للتصدي للانتشار المتزايد لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة والخاطئة، ويشمل ذلك الخطاب التحريضي ضد الأمم المتحدة. وهنا نرى أهمية إسهام كافة الجهات الفاعلة في مساعي الأمم المتحدة لتنفيذ التضليل. إذ يمكن، على سبيل المثال، التوضيح بأن حظر الأسلحة المفروض من قبل المجلس هو على الجماعات المسلحة، وليس على الحكومة. ويمكن كذلك لبعثة الأمم المتحدة النظر في اعتماد استراتيجية جديدة للتصدي لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة، ويشمل ذلك إشراك المجتمعات المحلية في هذه الجهود.

أما بالنسبة لأوضاع النساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فهي تتطلب انتباهاً خاصاً من المجتمع الدولي، إذ لا يخفى على الجميع أنهن المستهدف الأول للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، الأمر الذي يستدعي محاسبة مرتكبي هذه الجرائم، مع تقديم الحماية والدعم الكافيين للنساء والفتيات. ونؤكد في هذا الصدد على أن حماية المدنيين على المدى البعيد تتطلب بذل المزيد من الجهود لتهيئة الظروف المناسبة لتنفيذ برنامج نزع السلاح

إن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدم صورة محبطة لصراع طال أمده ولا يمكن المبالغة في تقدير أثره على حياة الملايين من المدنيين. ومع ذلك، هناك أسباب يجب تشجيعها. ولا يفوتني على وجه الخصوص الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأطراف الفاعلة الإقليمية - البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية على السواء - المكرسة لقضية إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، تشيد البرازيل بالمفاوضات الدبلوماسية في إطار عملية لواندا، التي يسهها الرئيس جواو غونسالفيس لورنسو، رئيس أنغولا، وعملية نيروبي، التي يسهها الرئيس السابق كينياتا. ونحيط علماً بنشر قوات القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا. ونشدد على الحاجة إلى التنسيق الوثيق والمستمر وتبادل المعلومات بين القوة الإقليمية وبعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن بعثات السلام لا تستمر إلى ما لا نهاية، ولا ينبغي أن تستمر إلى ما لا نهاية. ومع ذلك، ينبغي أن يتم انسحابها بطريقة مسؤولة ومنظمة من أجل منع انتكاس المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. ونحيط علماً بعمل الفريق العامل المشترك المعني بالخطوة الانتقالية. ونأمل أن يؤدي وجود القوة الإقليمية والجهود الدبلوماسية المستمرة والانتخابات العامة التي ستجرى في العام المقبل إلى إحراز تقدم في تحقيق المعايير المحددة في الخطة.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أبدأ بشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم اليوم، وأن أرحب في الجلسة هذه بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لوتوندولا أبالا بينابالا.

وسأركز على الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجهود الإقليمية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجزاءات.

ما فتئت المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما تزايد عنف الجماعات المسلحة. وندين بشدة الهجوم الذي شنته حركة ٢٣ مارس في كيشيشة

وعلى الرغم من أن أعمال العنف تلك بلغت ذروتها خلال أعمال الشغب في تموز/يوليه، فإن العداء لوجود الأمم المتحدة لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا. ففي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، على سبيل المثال، كان مستشارو الجيش والشرطة من البعثات في نيويورك يسافرون في قافلة تابعة للبعثة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما هاجمها حشد غاضب بإلقاء الحجارة. ونتيجة لذلك، اضطرت المجموعة إلى مواصلة زيارتها في عربة مدرعة. وهذه الأعمال مؤسفة، لا سيما وأن البعثة موجودة في الميدان بموافقة البلد المضيف من أجل الوفاء بولاية تتمثل أولويتها الأولى في حماية المدنيين.

ووفقا لعدد من التقارير، فإن العنف ضد حفظة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تغذيه حملة تضليل متعددة قامت بها جهات فاعلة تظن أنها ستستفيد بطريقة أو بأخرى من التوتر المتزايد، إما لأنها تريد أن تكون البعثة كبش فداء أو لأنها يمكن أن تستفيد من الرحيل المبكر للبعثة. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن البلد المضيف يتحمل مسؤولية توفير بيئة عمل آمنة لذوي الخوذ الزرق والقبعات الزرقاء. ونود أيضا أن نشير إلى التعاون الذي تم الاتفاق عليه بين سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة من أجل التصدي لهذه الحملات. وهذا لا يعني أن بعثات الأمم المتحدة ينبغي أن تكون بمنأى عن الانتقاد. وشأنها شأن البعثات الأخرى، تتواصل البعثة بنشاط مع السلطات المحلية والمجتمع المدني وعامة الجمهور لتقديم المعلومات والاستماع إلى المطالب المحلية. والأمر غير المقبول هو العنف الذي يمنعها من الوفاء بولايتها.

ونعتقد أن تركيز البعثة على الاتصالات الاستراتيجية أداة مهمة لتبديد المعلومات الخاطئة وإيجاد الثقة بين السكان المحليين. ونفهم أن البعثة ما فتئت تبذل قصارى جهدها في هذا المجال وأن الجهود جارية لتعزيز قدراتها في مجال الاتصالات. وستعمل البرازيل بنشاط للتأكيد على هذه المسألة في محادثات التجديد الحالية بشأن ولاية البعثة. وتعتقد البرازيل أن ولاية مبسطة وأكثر وضوحا من شأنها أن تساعد على منع سوء الفهم والتوقعات غير الواقعية.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء انتشار مشاعر العداء لبعثة الأمم المتحدة على نطاق كبير، مما يقوض قدرتها على تنفيذ ولايتها. ونشجع حكومة البلد على الدخول في حوار منظم مع البعثة من أجل توضيح أدوارها ومسؤولياتها بغية القيام بخفض تدريجي لقوام البعثة على نحو مسؤول وطبقا للظروف.

أود أن أختتم بياني بالترحيب بتعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال زيارتها الأخيرة للمنطقة. ومن المؤسف أن روسيا منعت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع من تقديم إحاطة للجنة الجزاءات، خاصة وأن تلك المسألة تمثل مشكلة كبيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تلتزم الحكومة بالعمل مع المجتمع الدولي لمعالجتها.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** ترحب الصين بمعاللي السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بينابالا، نائب رئيس وزراء ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالممثلين الدائمين لرواندا وبوروندي في جلسة اليوم. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم.

تواصل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية النهوض بالإصلاحات في المجالات الرئيسية وتحسين حوكمتها، وذلك بإحراز تقدم في حفز النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في العملية الانتخابية لعام ٢٠٢٣ وتعزيز التنمية المحلية وتسريح القوات المسلحة، وكلها أمور مشجعة وتستحق التقدير. وفي غضون ذلك، لم تتحسن الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من البلد بعد حيث تواصل "حركة ٢٣ مارس" شن هجمات على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أسفر عن وقوع العديد من الإصابات وحالات التشرد، الأمر الذي يُعاقم الأزمة الإنسانية ويلقي بظلاله على الأمن والتنمية على الصعيد الإقليمي. ومن الأهمية بمكان تهدئة الحالة واستعادة الاستقرار في أقرب وقت ممكن. وينبغي لجميع الجماعات المسلحة، بما فيها "حركة ٢٣ مارس"، أن توقف فورا الأعمال العدائية وأن تلقي أسلحتها بلا

والذي أسفر عن مقتل ١٣١ مدنيا، على نحو ما أكدته مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وبعثة منظمة الأمم المتحدة. ونحيط علما ببيان حركة ٢٣ مارس الذي يشير إلى استعداد أعضائها للانسحاب من مواقعهم الحالية. وندعوهم إلى أن يفعلوا ذلك فورا وأن يلتزموا بوقف إطلاق النار في لواندا. كما نحث الحكومة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، على استخدام جميع التدابير اللازمة لمنع الحركة من تحقيق المزيد من التقدم، بما في ذلك نحو غوما.

وكانت الخسائر الإنسانية الناجمة عن العنف فادحة. ونحث جميع الجهات الفاعلة على ضمان وصول المساعدات إلى المتضررين، بمن فيهم ١,٢٩ مليون مشرد جديد هذا العام. وتكرر المملكة المتحدة تأكيد دعمها الكامل لعملية نيروبي ولواندا السياسيتين. ويسرنا أن نعلن عن تقديم المملكة المتحدة لتمويل لدعم عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. ونشجع على مواصلة الحوار من خلال عملية نيروبي ونحث الجماعات المسلحة الكونغولية على المشاركة فيه. ونرحب بوقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه مؤخرا في لواندا ونحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها لضمان أن يسود السلام. ويجب أن يتوقف كل الدعم المقدم للجماعات المسلحة، بما في ذلك الدعم الخارجي الذي تتلقاه "حركة ٢٣ مارس". وندعو بلدان المنطقة إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة للحث على الوقف الفوري للأعمال القتالية والاستئناف الفوري للمفاوضات بشأن اتخاذ خطوات ملموسة لتهدئة التوترات الحالية.

ونرحب بالمعلومات التي عرضها الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا موتوكو ماثوكي اليوم. ويجب على كل من القوة التابعة لجماعة شرق أفريقيا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التواصل بشكل جوهري مع بعثة الأمم المتحدة لكفالة تفادي التضارب في العمليات من أجل ضمان حماية المدنيين، فضلا عن سلامة حفظة السلام وأمنهم والتنفيذ الفعال لولاية البعثة. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما عمل فريق البعثة وتتشي عليهم وعلى الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا، تقديرا لجهودهم المتواصلة في ظل ظروف متزايدة الصعوبة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما تؤيد رفع شرط الإخطار فيما يتعلق بما تستورده حكومة البلد من أسلحة.

تحت قيادة الممثلة الخاصة كيتا، تغلبت بعثة الأمم المتحدة على سلسلة من التحديات الشاقة وتؤدي دورا هاما في صون السلام والأمن الإقليميين. وتشيد الصين بتلك الجهود. وتؤيد تجديد ولاية البعثة لمدة عام واحد ونأمل أن تقوم البعثة بتبسيط ولايتها وتحسينها وأن تركز المزيد من مواردها لمهامها الأساسية، مثل دعم عملية السلام وحماية المدنيين والحفاظ على الأمن والاستقرار. ونأمل أن تحيل الولايات التي تتجاوز قدراتها إلى حكومة البلد المعني وفريق الأمم المتحدة القطري وأن تقدم، في ضوء الاحتياجات الفعلية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدعم التقني واللوجستي اللازم لإجراء انتخابات عام ٢٠٢٣.

وتشجع الصين البعثة على مواصلة تعزيز اتصالاتها مع الحكومة الكونغولية وجميع القطاعات الاجتماعية من خلال مختلف القنوات من أجل تعزيز النقاوم والثقة بغية تهيئة البيئة المناسبة التي يمكن أن تؤدي فيها البعثة مهامها. كما نأمل أن تتخذ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تدابير فعالة لضمان سلامة حفظة السلام. وقد نجحت البعثة الآن في الانسحاب من مقاطعتي كاساي وتجانيقا. ونأمل أن تُقيم البعثة تجربتها الناجحة وأن تستمر في التواصل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تحترم آراءها وأن تمضي قدما في خطة الخفض التدريجي بطريقة منظمة ومسؤولة في ضوء الحالة في الميدان والمعايير المرجعية للانسحاب.

**السيدة كينيونغو (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية):** يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم: غابون وغانا وكينيا.

نشكر السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيد بيتر موتوكو ماثوكي، الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا؛ وريبكا كابو على إحاطاتهم. والشكر موصول لممثل غابون،

قيد أو شرط وأن تتسحب من المناطق المحتلة وأن تشارك في الحوار السياسي وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن بلدان المنطقة مجتمع أمني وينبغي للأطراف المعنية أن تحل خلافاتها في أقرب وقت ممكن على أساس احترام مصالح وشواغل بعضها بعضا من خلال الحوار والمشاورات، وينبغي أن تقضي على التهديد الأمني من خلال مجموعة من التدابير. وقد عزز قادة كينيا وأنغولا وبوروندي، من بين آخرين، الحوار والمشاركة بين بلدان المنطقة من خلال مساعيهم الحميدة وجهود الوساطة، وبذلك فإنهم يسهمون إسهاما كبيرا في تخفيف حدة التوتر في المنطقة. وقد حدد مؤتمر القمة المصغر المعني بالسلام والأمن الذي عُقد مؤخرا في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية جدولا زمنيا لانسحاب "حركة ٢٣ مارس" من المناطق المحتلة. ووفرت جولة ثالثة من الحوار بين الأطراف الكونغولية، عُقدت في إطار عملية نيروبي، منبرا للجماعات المسلحة للمشاركة في حوار سياسي. وتؤدي تلك الجهود الإقليمية دورا هاما في تهدئة الحالة وتستحق كامل التقدير. ونتطلع إلى التعجيل بتنفيذ توافق الآراء ونتائج تلك الاجتماعات بصورة فعالة.

ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم الأفارقة في سعيهم لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية وزيادة الدعم السياسي والإنساني والتقني والمالي وإيجاد أوجه تآزر مع بلدان المنطقة للنهوض باستعادة الأمن والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في أقرب وقت ممكن. ووفقا لتقارير متعددة، تمتلك جماعات مسلحة مثل "حركة ٢٣ مارس" أسلحة أكثر تطورا من تلك التي تمتلكها قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويبين ذلك الأثر السلبي لحظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن على القدرات الأمنية لحكومة البلد، الأمر الذي يقوض الغرض من إنشاء نظام الجزاءات. وخلال الزيارة الأخيرة التي قام بها أعضاء لجنة الجزاءات إلى المنطقة، برئاسة السفير بيانغ، طالبت جمهورية الكونغو الديمقراطية المجلس مرة أخرى برفع حظر الأسلحة المفروض على البلد. وستؤيد الصين مشروع القرار المقبل بشأن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

المدنيين في كشيشى. وكرر التأكيد على ضرورة بذل جهود متضافرة لوضع حد لجميع أعمال العنف ومحاسبة مرتكبيها. ويجب على جميع أطراف النزاع وضع حد نهائي للنزاع المسلح ودورات العنف التاريخية. فلا يمكنها الشروع في أن تسطر فصلا جديدا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا بشكل جماعي لإرساء أسس السلام وسيادة القانون. وتتطلب عملية إرساء الأساس لسلام مستقر ودائم إعادة الإدماج الفعال للمقاتلين السابقين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد. ويجب التركيز على كفالة أن يدرك المقاتلون السابقون أن إعادة الإدماج تتضمن التزاماً بإغلاق فصل النزاع المسلح كسبيل لمعالجة المظالم السياسية، والإسهام بحزم في توطيد التعايش السلمي، والحيلولة دون الانتكاس مرة أخرى إلى النزاع، وتغيير الظروف التي يسرت استمرار العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب بدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لنشر قوة إقليمية تابعة لجماعة شرق أفريقيا تهدف إلى تسريح جميع الجماعات المسلحة ونزع سلاحها، بما في ذلك استكمال الجهود السياسية والدبلوماسية الجارية، وكذلك عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعماً للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وثمة حاجة إلى تحسين فعالية جميع القوات المنتشرة على الأراضي الكونغولية وسلامتها وأمنها. ويستدعي ذلك إقامة إطار تنسيق مشترك تحت رعاية جمهورية الكونغو الديمقراطية يدعم الاتصال في كل مجال من مجالات العمليات، بما في ذلك حماية المدنيين والاتصالات وتبادل المعلومات، والدعم التشغيلي، وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار والتدريب.

وتكرر مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة دعوتها إلى جميع الجماعات المسلحة للاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار، والانسحاب من المواقع التي استولت عليها مؤخرا والاستفادة من حوار السلام بين الكونغوليين. ولا يزال السبيل الوحيد المستدام لتحقيق السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية هو المسار السياسي. وندعو الأمم

بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطته. ونرحب بمعالى السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بينابالا، نائب رئيس وزراء ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية. وننوه بحضور السيد كليفر غاتيتي، الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة، والسيد زيفيرين مانيراتانغا، الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة.

سيركز بياننا على الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية.

على الصعيد السياسي، نشيد بالتزام الحكومة بإجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٣، وفقاً للدستور. ونرحب بالتزام الرئيس فيليكس - أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدى بإعادة بناء الثقة والطمأنينة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان الجوار. ونرحب كذلك بالجهود الإقليمية الرامية إلى تخفيف حدة التوترات وتمهيد الطريق لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونلاحظ مع القلق تصاعد التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، فضلاً عن استخدام خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة. وناشد البلدين استخدام الآليات الإقليمية المتاحة لتطبيع العلاقات. فالبلدان بحاجة إلى بعضهما البعض من أجل تحقيق السلام والأمن والازدهار. وندين بشدة كافة أشكال المناورات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يمكن أن تسهم في انعدام الثقة واحتماد التوتر والعداء بل وتحرض على العنف. وكرر التأكيد على أنه يجب محاسبة الأشخاص الضالعين في الحملات التي تتطوي على خطاب الكراهية والمعلومات المضللة وحملات المعلومات المغلوطة. ونحث على استمرار مشاركة مختلف المجتمعات وإقامة الحوار فيما بينها من أجل المساهمة في تهيئة مناخ من الثقة وتعزيز ثقافة التسامح والاحترام والعلاقات المتناغمة. ولا يزال ذلك هو الهدف الرئيسي لحوار السلام بين الكونغوليين.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يدين الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بشدة الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها الجماعات المسلحة، ولا سيما حركة ٢٣ مارس، والمذبحة الأخيرة التي استهدفت

المناطق المعرضة للنزاع، والتغلب على الفوارق القائمة بين المجتمعات، وتهيئة الظروف لتحسين نوعية الحياة والرفاه بين السكان الكونغوليين.

وفي الختام، تشي مجموعة الدول الأفريقية الثلاث على الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعزيز السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤكد مجددا تضامنا مع حكومتها وشعبها ونؤكد من جديد احترامنا لسلامتها الإقليمية وسيادتها واستقلالها السياسي.

**السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلت بالإنكليزية):** نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا، والأمين العام لجماعة شرق أفريقيا موتوكو ماثوكي، والسيدة كابوو على إحاطاتهم ومعلوماتهم المستكملة. ونرحب بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك بممثلي بلدان المنطقة، في جلسة اليوم. ونود أيضا أن نشكر نائبة الممثل الدائم لغابون على بيانها بالنيابة عن رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

منذ أن اجتمعنا آخر مرة لمناقشة التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.9142)، استمر العنف وعدم اليقين على الرغم من وقف إطلاق النار المعلن خلال مؤتمر القمة المصغر الأخير في لواندا والمحادثات التي عقدت في نيروبي بين الجماعات المسلحة وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشيد ألبانيا بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها أنغولا وكينيا وغيرها من أصحاب المصلحة الإقليميين لنزع فتيل التوترات المحتملة في المنطقة واستعادة الأمن في الميدان. ونحن إذ نؤكد على جهود الوساطة تلك، نكرر دعوتها العاجلة إلى وقف فعلي للأعمال القتالية وإلى انسحاب حركة ٢٣ مارس (M-23) من جميع المناطق المحتلة وامتناعها عن المضي قدما. من المهم أن تمتنع الجهات الفاعلة في المنطقة عن السماح بأي دعم للجماعات المسلحة أو تقديمه، وخاصة الدعم الخارجي لحركة ٢٣ مارس.

وينبغي أن تستند الحلول الموثوقة للسلام المستدام إلى أدوات سياسية ودبلوماسية. والمشاركة الشاملة لجميع الجماعات المسلحة

المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى تعزيز دعمهما لتلك العمليات الإقليمية بغية استدامة الجهود لتحقيق السلام والأمن. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لدعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في استعادة وجودها وبسط سلطتها على جميع أراضيها. فمن غير المقبول أن يتعرض السكان الكونغوليون باستمرار لتهديد الجماعات المسلحة التي تنهب وترهب وترتكب فظائع لا توصف مع الإفلات من العقاب.

ويشدد الأعضاء الأفارقة الثلاثة على أهمية الحقيقة والعدالة والمصالحة في جميع جهود بناء السلام. ونشجع جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة تعزيز سيادة القانون وضمان إمكانية تسوية النزاعات الاجتماعية والثقافية من خلال القنوات المؤسسية، مع تحقيق العدالة للمشاركين في العملية. ونحث جميع الشركاء الدوليين على دعم جهود الحكومة الرامية إلى إنشاء نظام للعدالة الانتقالية. سيمثل ذلك الالتزام خطوة حاسمة الأهمية نحو إنهاء المعاناة الهائلة التي سببها النزاع لملايين الرجال والنساء والأطفال الكونغوليين. وسيكفل البحث عن الحقيقة والسعي لتحقيق العدالة والمصالحة للضحايا الأهمية المحورية لاحتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من العنف. وهذا ضروري لقدرة الأجيال القادمة على فهم أصولهم وهويتهم وحقيقة الأحداث التي وقعت قبل ولادتهم، وكذلك لضمان إعفائهم من أي مسؤولية عن الأعمال التي ارتكبتها الأجيال السابقة. وسيسهم ذلك في تحقيق تكامل واندماج اجتماعي وثقافي أكبر، ويعزز المساواة ويكفل تمتع الناس الكامل بحقوق المواطنة.

ولا تزال المجموعة الأفريقية يساورها القلق إزاء تدهور الوضع الإنساني، الذي تسبب في إلحاق الضرر بالكثير من المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. وندعو الأمين العام إلى تعزيز المساعدات الإنسانية للاجئين والمشردين داخليا. ونشدد على أهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في استدامة السلام وتخفيف المعاناة الإنسانية من خلال القضاء على الفقر، وتعزيز ريادة الأعمال، والاستخدام القانوني والمستدام للموارد الطبيعية. ونحث على إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية شاملة تهدف إلى تعزيز التغييرات الهيكلية، لا سيما في

تدين المكسيك بأشد العبارات الهجوم الذي شنته "حركة ٢٣ مارس" في كيفو الشمالية، الذي أثر تأثيراً خطيراً على السكان المدنيين والاستقرار الإقليمي. والتقارير الأخيرة عن المذابح في قريتي كيشيش وبامبو دليل واضح على وحشية تلك الموجة الجديدة من العنف، التي يجب مكافحتها بكل الوسائل المتاحة. وبالنظر إلى تلك الحالة الحرجة والتوترات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، نشيد بالجهود الإقليمية في إطار عمليتي نيروبي ولواندا. ونحث المشاركين على ضمان سير هاتين العمليتين بطريقة منسقة ومتناغمة بغية تحقيق أقصى قدر من النتائج الإيجابية. ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأنه لا توجد حلول عسكرية بحتة وأن تلك المبادرات الإقليمية ينبغي أن تفتح مجالات للحوار بغية معالجة الأسباب الجذرية للعنف. وفي ذلك الصدد، نرحب باختتام الحوار الثالث بين الأطراف الكونغولية الذي عقد في نيروبي. ونؤيد أيضاً اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه في مؤتمر القمة المصغر الأخير الذي عقد في لواندا. ووفقاً لدعوة قادة المنطقة، يجب على "حركة ٢٣ مارس" إلقاء أسلحتها والانسحاب من المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وبالمثل، لا تزال المكسيك تولي اهتماماً بنشر قوات إقليمية في إطار التعاون مع جماعة شرق أفريقيا. ونشدد على أن نجاح تلك المهمة يعتمد، إلى حد كبير، على اتصالها وتنسيقها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن تمتثل تلك العمليات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق باستراتيجية خروج بعثة الأمم المتحدة، نحيط علماً بالخطوات التي اتخذت لاستعراض الخطة الانتقالية للبعثة. وتعتقد المكسيك أن أي تعديلات محتملة للخطة يجب أن تسترشد، أولاً وقبل كل شيء، بحماية السكان المدنيين، مع مراعاة الحالة الإنسانية والأمنية. ومن الضروري أيضاً أن تتم العملية الانتقالية وفقاً للظروف على أرض الواقع وأن تكون تدريجية وليست متسعة. ونشدد أيضاً

الكونغولية في برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار هي إحدى تلك الأدوات. وفي الوقت نفسه، يجب على الجماعات المسلحة الأجنبية أن تنزع سلاحها فوراً وأن تعود إلى بلدانها الأصلية. ومن هذا المنطلق، نرحب بالبيانات، الصادرة عن رئيس وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تدين الخطاب الخطير وخطاب الكراهية ضد المجتمعات الإثنية والأطراف الفاعلة الأخرى.

ونرحب بنشر قوات كينية في غوما. إن القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا إضافة هامة إلى الجهود الدبلوماسية، حيث تزيد الضغط على الجماعات المسلحة وتساعد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ولايتيها لحماية المدنيين. ومن الأهمية بمكان أن تتسق القوة الإقليمية بشكل وثيق مع البعثة وأن تقوم بعملياتها ضد الجماعات المسلحة في امتثال صارم للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونحن مقتنعون بأن البعثة لا تزال تضطلع بدور حاسم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ظل الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية الراهنة، ينبغي أن يكون الاستعراض المقترح للخطة الانتقالية تدريجياً ومسؤولاً وحسب الظروف. وفي الوقت نفسه، يجب ألا تكون سلامة حفظة السلام موضع شك، ونتطلع إلى رؤية تعاون معزز مع السلطات الوطنية في مواصلة التصدي للحملة ضد البعثة والتصورات الخاطئة عنها.

في الختام، استعدداً لانتخابات عام ٢٠٢٣، هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من التدابير لتحسين الحيز الديمقراطي وحرية التعبير، إلى جانب المشاركة المجدية للمرأة.

**السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** في البداية، تشكر المكسيك الممثلة الخاصة بينتو كيتا، وكذلك رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلة جماعة شرق أفريقيا، والسيدة ريبكا كابو على إحاطاتهم. ونرحب أيضاً بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووفدي بوروندي ورواندا.

الديمقراطية لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. ويجب أن يتوقف دعم الجماعات المسلحة - الخارجية والداخلية - على الفور. ونلاحظ أيضا مع القلق، الزيادة في نطاق الهجمات التي تشنها "القوات الديمقراطية المتحالفة"، بما في ذلك استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ولا يمكن أيضا تجاهل خطر الإرهاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، نظرا للصلات الإرهابية الراسخة داخل الجماعات المسلحة. وتتوقف الحلول الدائمة للنزاع على الجهود الدبلوماسية المستمرة. ونرحب بالدور الذي اضطلعت به المنطقة الأوسع نطاقا في فتح الحيز السياسي للحوار. والقرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة المصغر في لواندا الشهر الماضي يجب أن تحترمها جميع الجماعات المسلحة، بما فيها "حركة ٢٣ مارس". وتوفر خريطة طريق لواندا وعملية نيروبي إطارا واعدة للحوار والمبادرات. ونتوقع من بلدان المنطقة، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، أن تستفيد بشكل كامل من تلك الجهود البناءة. ونرحب أيضا بتخصيص ٦ ملايين دولار لبدء المرحلة التجريبية من مشاريع برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤكد على أهمية الالتزام طويل الأمد بالنتائج وتعميق المشاركة المجتمعية والعمليات الشفافة أثناء تنفيذ تلك المشاريع. وفي ذلك السياق، سيكون وضع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لاستراتيجية للاتصالات لتوعية الأطراف المعنية بشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار أمرا بالغ الأهمية.

ويعمل حفظة السلام التابعون للبعثة في بيئة صعبة للغاية، على الصعيدين التشغيلي والسياسي على حد سواء. وقد زاد عدم وضوح ولاية البعثة وتفسيرها المبكر من التعقيدات القائمة. وأدى ذلك أيضا إلى توسيع الفجوة بين توقعات الناس ووفاء البعثة بولايتها. ونتيجة لذلك، يتحمل حفظة السلام وطأة المشاعر المعادية للأمم المتحدة في أوساط السكان والسلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الواضح أن مصداقية البعثة قد تضررت. كما نكرر التأكيد على أهمية

على أهمية التنفيذ الفوري لبرنامج التسريح ونزع السلاح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، فضلا عن إصلاحات قطاع الأمن. وكلاهما أساسي لتفكيك الجماعات المسلحة وإنشاء مؤسسات دولة مهنية تضطلع بمسؤوليتها عن حماية السكان وضمان السلام. وينفس المنطق، من الأهمية بمكان مواصلة مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التي ينتهي بها المطاف في أيدي الجماعات التي تتحدى سلطة الدولة. ونرحب باعتماد جدول زمني للانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٢٣، والتي ينبغي أن تكون خطوة نحو حكم أكثر قوة وشمولا.

في الختام، تؤكد المكسيك من جديد دعمها الكامل لعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي واجهت تحديات غير عادية هذا العام. ونعتقد أن عمل البعثة لا يزال أساسيا لاستقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ولهذا السبب، سنشارك مشاركة بناءة في عملية تجديد ولايتها.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة

الهند.

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بينتو كيتا، والأمين العام لجماعة شرق أفريقيا، السيد بيتر موتوكو ماثوكي، على إحاطتهما. كما أشكر السيدة ريببكا كابو على عرضها وجهة نظر المجتمع المدني أمام المجلس. وبالمثل، أرحب أيضا بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلستنا اليوم.

لا تزال الهند تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية المتقلبة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فأنشدة الجماعات المسلحة تستمر بلا هوادة، مما أدى إلى مقتل مدنيين وتشريد السكان وإلى حالة إنسانية متردية. وتوسع "حركة ٢٣ مارس" مساحة الأراضي التي تسيطر عليها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقدمها نحو غوما بشكل بالفعل مسألة تثير قلقا عميقا. ففي الماضي، رأينا كيف أدى استيلاء الجماعات المسلحة على غوما إلى دمار واسع النطاق وخسائر بشرية. إن دورة العنف التي طال أمدها في شرق جمهورية الكونغو

أو أقل، تماشياً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة.

أعطي الكلمة لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد لوتوندولا أبالا بينابالا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية):** أود أولاً أن أقول إنني كنت أفضل أن أكون المتكلم الأخير حتى أتمكن من تناول شواغل جميع المتكلمين الآخرين بشأن مناقشة تخص بلدي وحده فقط، إلى درجة كبيرة. ولم يكن ذلك خياراً بالنسبة لي لأنكم قمتم بترتيب أسماء مقدمي الإحاطات، سيدتي الرئيسة. ومع ذلك، أود أن أوضح بعض النقاط والمساهمة في المناقشة، إذا لزم الأمر.

في البداية، وبالنيابة عن رئيس دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومتها، أود أن أشكر مجلس الأمن على ترحيبه الحار الذي أعرب عنه من خلال البيانات التي استمعت إليها اليوم. إن ذلك يشهد على الأهمية التي يوليها المجلس لجمهورية الكونغو الديمقراطية والاهتمام الذي توليه الدول لحل الأزمة التي تعصف ببلدي منذ نحو ٢٣ عاماً. وهذا وضع فريد من نوعه.

وأود أيضاً أن أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لتقييم الأزمة الأمنية شبه المزمنة التي ما فتئت تعصف بالجزء الشرقي من بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقتل سكانه منذ ٢٣ عاماً.

وفي ٣١ أيار/مايو من هذا العام، الذي يقترب الآن من نهايته، كان لي شرف مخاطبة هذا الجهاز، وهو أعلى جهاز لصنع القرار في الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل السلم والأمن العالميين، بشأن هذه الحالة المؤلمة، وأثارها الضارة على استقرار وتنمية كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك بشأن الحلول الممكنة (انظر S/PV.9051).

وفي نهاية مداوات المجلس، في ٣ حزيران/يونيه، أصدرت رئاسة المجلس بياناً مهماً أعربت فيه عن موقف المجلس وتوصياته بوضع حد

تنفيذ القرار ٢٥٨٩ (٢٠٢١) من أجل ردع ثقافة الإفلات من العقاب من خلال توفير مزيد من المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام. و بوصفنا أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات، ندرك تحديات حفظ السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية و نلتزم بشكل كامل بتنفيذ ولاية البعثة.

وبينما نناقش التجديد المقبل لولاية البعثة، ننوه بالجهود المبذولة حتى الآن نحو تحقيق انتقال منتظم وبالخطة الانتقالية المشتركة المتفق عليها بين البعثة وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، ينبغي أن يكون تقييم التقدم المحرز واقعيًا. ويتعين أن تسترشد عملية الخفض التدريجي للقوة بالحالة في الميدان في نهاية المطاف، مع كفالة تأمين المكاسب التي تحققت في المقاطعات المعرضة للعنف على أسس أكثر رسوخاً لتجنب أي انتكاس. ويظل تعزيز سلطة الدولة والأجهزة الأمنية ومؤسسات العدالة يكتسي نفس القدر من الأهمية. ويلزم أن تتم عملية انتقال البعثة ومغادرتها في نهاية المطاف بصورة تدريجية ومسؤولة ومنظمة.

في الختام، نشيد بمبادرات قيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية الرامية إلى معالجة التحديات القائمة، بما في ذلك الحالة الأمنية في المنطقة الشرقية. ونرحب بالتحضيرات لإجراء الانتخابات العامة المقبلة، وننوه بالجهود المبذولة من أجل وضع إطار ديمقراطي شامل للجميع. وللهند علاقات طويلة الأمد مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشير بارتياح كبير إلى مساهمتنا في حماية سلامتها الإقليمية في آذار/مارس ١٩٦١ خلال أزمة مقاطعة كاتانغا. وإذ نمضي قدماً، فإننا لا نزال ملتزمين بالاضطلاع بدورنا في دعم شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في طريقه نحو ضمان تحقيق الاستقرار والازدهار والسلام الدائم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الآخرين، أود أن ألفت انتباههم إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507 التي تحث جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق

ومن أجل تجسيد خطة السلام هذه، التي تحظى بتوافق دولي في الآراء، اجتمع رئيس دولة أنغولا، فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، الميسر الذي عينه الاتحاد الأفريقي لمواصلة الحوار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ورئيس دولة بوروندي، فخامة السيد إيفاريسيت ندايشيمي، الرئيس الحالي لجماعة شرق أفريقيا؛ ورئيس دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية، فخامة السيد فيليكس - أنطوان تشيسيكيدى تشيلومبو، في لواندا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في مؤتمر قمة مصغر، بمشاركة وزير خارجية رواندا، ممثلاً لرئيس دولتها، السيد بول كاغامي، ورئيس كينيا السابق، فخامة السيد أوهورو موياغي كينياتا، كوسيط لجماعة شرق أفريقيا.

وفي نهاية مؤتمر القمة المصغر، وقع رؤساء الدول، باسم الاتحاد الأفريقي ودول جماعة شرق أفريقيا، بيانا ختامياً يتضمن الجدول الزمني لتنفيذ مختلف الإجراءات التي اتفق عليها أصحاب المصلحة في عمليتي نيروبي ولواندا، إلى جانب ضمانات لإنجازها بنجاح. وهذا أمر مهم جداً. وتتمثل تلك الضمانات في المشاركة السياسية والدبلوماسية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، وعلى الجبهة العسكرية والأمنية، تدخل القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا، إلى جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل إجبار حركة ٢٣ مارس والجماعات المسلحة الأخرى التي ترفض الامتثال لمطالب المجتمع الدولي على إلقاء أسلحتها وقبول عرض السلام الذي يصنعه رؤساء دولهم.

مع ذلك، وعلى الرغم من هذه الضمانات، التي لم تُنفذ بعد، لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية متشككة في أن رواندا ورببتها، حركة ٢٣ مارس، التي ترفض دائماً بغطرسة وازدراء قرارات وتوصيات الهيئات الدولية، ستحترمانها هذه المرة.

علاوة على ذلك، وكأنا حركة ٢٣ مارس تتحدى هذه الهيئات الدولية - إذ أن كل عضو في المجلس قد أعرب عن أسفه لذلك - لم تتوان الحركة عن انتهاك البيان الختامي لمؤتمر قمة لواندا بعد

للأزمة (S/PRST/2022/4). وفي السابق، كانت جماعة شرق أفريقيا قد تناولت هذه المسألة وشرعت في عملية لاستعادة السلام تسمى عملية نيروبي للسلام، لا يدعمها الاتحاد الأفريقي فحسب، ولا سيما من خلال مجلس السلم والأمن التابع له، بل أيضاً الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء الدوليون الثنائيون والمتعدو الأطراف. وفي المواقف التي اتخذتها جميع تلك الأطراف الفاعلة الدولية، يوجد، إن لم يكن الإجماع، على الأقل توافق آراء واسع جداً بشأن نهج وعناصر الحل المستدام للأزمة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

وعناصر هذا الحل هي، أولاً، احترام السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها واستقلالها؛ ثانياً، إدانة أنشطة الجماعات المسلحة، بصفة عامة، وحركة ٢٣ مارس بصفة خاصة، التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ثالثاً، المطالبة بالوقف الفوري وغير المشروط لتلك الأنشطة، ولا سيما الهجمات التي تشنها حركة ٢٣ مارس ضد مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ رابعاً، انسحاب حركة ٢٣ مارس من المناطق المحتلة دون تأخير أو شروط؛ خامساً، عودة المشردين بسبب الحرب إلى ديارهم؛ سادساً، وقف جميع أشكال الدعم للجماعات المسلحة الناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك حركة ٢٣ مارس؛ سابعاً، دعم عمليتي نيروبي ولواندا؛ ثامناً، تنظيم حوارات سياسية داخلية من جانب رؤساء دول المنطقة مع الجماعات المسلحة في بلدانهم بهدف عودتها للانضواء تحت ألوية تلك البلدان؛ تاسعاً، تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار في المجتمعات المحلية بغية ضمان إعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين السابقين في الجماعات المسلحة؛ وعاشراً، تسوية المنازعات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا عن طريق الحوار، بغية تطبيع علاقاتها وتهيئة مناخ مؤات للتعاون الإقليمي.

ويمكن اعتبار تلك العناصر مجتمعة خطة لعودة السلام إلى الكونغو والمنطقة - وهي خطة توصل إليها المجتمع الدولي بتوافق الآراء. ويجب الآن تنفيذ جميع عناصر الحل.

إلى النتائج على أرض الواقع، بأنه خلال ٢٦ عاما من انخراط الأمم المتحدة في البلد، في البداية انخراط بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي أصبحت فيما بعد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تف الأمم المتحدة بتوقعات الشعب الكونغولي أو حتى المجتمع الدولي، واستمرار أسلوب عملياتها لم يعد هناك ما يبرره ولا يعد بتحقيق أي نتائج.

وفي هذا الصدد، وبالنيابة عن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومتها، أود أن أؤكد من جديد أنه لا توجد أزمة ولا يمكن أن تكون هناك أزمة في علاقتنا مع الأمم المتحدة، ولا توجد أي رغبة في الانفصال بين بلدي والمنظمة. بل على العكس من ذلك، فإن شاغلنا المشترك هو تحسين تعاوننا ومصادقية الأمم المتحدة في المنطقة في الإدارة الدقيقة لهذه الأزمة المعقدة. علاوة على ذلك، لن يكون من المناسب أن يساء تفسير موقف المجلس في هذه الجلسة على أنه ازدراء أو تحد للشعب الكونغولي، الأمر الذي لن يفيد أحدا. وعلى أية حال، لكي تتجج بعثة الأمم المتحدة أو أي مؤسسة أخرى تابعة للأمم المتحدة أو حتى الاتحاد الأفريقي في مهمتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتعين عليها دعم الشعب الكونغولي نفسه، وما فتئنا نعمل في هذا الاتجاه.

ثانيا، يجب أن نأخذ في الحسبان أيضا الاعتراف الشجاع والمخلص من الأمين العام، وهو أعلى سلطة سياسية وإدارية في الأمم المتحدة، بعجز بعثة الأمم المتحدة عن تحييد حركة ٢٣ مارس الإرهابية، التي هي أكثر تسليحا من البعثة نفسها. كما يجب أن نأخذ في الحسبان دعوته إلى تعزيز موارد البعثة.

وأيا كانت طريقة دور البعثة أو فائدته - إن لم تكن ضرورته - أو أهميته، يجب الاعتراف بأن لدى البعثة نقاط ضعف يجب معالجتها لجعلها أكثر فعالية وفائدة. ومن شأن القيام بأي شيء آخر أن يحكم بالفشل على عملية السلام الهامة هذه للأمم المتحدة. من الواضح أن ما شهدناه في كلتا الحالتين خطير وقد هزنا. لكن، وكما قلت للسيدة

خمسة أيام فقط من صدوره وذلك بارتكابها جريمة خطيرة في ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تمثلت في مذبحه رح ضحيتها حوالي ٢٠٠ شخص، بمن فيهم أطفال، في كيشيشي وبامبو في الأراضي الخاضعة لسيطرتها في روتشورو. وفي مواجهة مأساة تشكل جريمة ضد الإنسانية، ينبغي ألا يظل مجلس الأمن غير مبالي. فلا يكفي التثديد بهذه الجريمة. لا بد من فرض جزاءات، ولهذا السبب تطلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من المجلس ألا يدين فقط هذه الجريمة البشعة إدانة شديدة، بطبيعة الحال، بل أن يأمر أيضا بإجراء تحقيق دولي مستقل لتحديد المسؤولية ومعاقبة مرتكبيها ومدبريها عقابا شديدا. ومع ذلك، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، وفي ظل ظروف كهذه، تضطلع دائما بمسؤولياتها. علاوة على ذلك، أود أن أبلغ المجلس بأنه قد تم بالفعل تسخير نظام العدالة الكونغولي لدعم حقوق الضحايا بتجرد وموضوعية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن سلوك حركة ٢٣ مارس الإجرامي والخارج عن السيطرة، والذي تدعمه السلطات الرواندية بمفردها، يبين بوضوح أن التحدي الذي يتعين مواجهته اليوم هو التنفيذ على أرض الواقع للإجراءات التي أوصى بها المجتمع الدولي من أجل حل الأزمة وفرض السلام على الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشد على أنه يجب فرض السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، هناك حاجة حتمية بالنسبة لحكومة بلدي إلى إصلاح بعثة الأمم المتحدة وإزالة جميع العقبات التي تحول دون تعزيز قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك فإن التحدي الرئيسي في جلسة مجلس الأمن اليوم يكمن في قدرته على تقديم استجابات كافية وفعالة لهذين المطلبين الأساسيين إذا كان يريد حقا وضع حد لأنشطة الجماعات الإرهابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستعادة السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى.

واسمحوا لي أن أذكر لأعضائه اليوم فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة أنه يستحسن لمجلس الأمن في مداولاته أن يأخذ في الاعتبار ما يلي: أولا، يؤمن الشعب الكونغولي إيماننا راسخا، عن حق وبالنظر

لم تكن البعثة ذات أهمية في الكونغو، لما دعا رؤساء الدول إلى دعمها.

ومع ذلك، وعلى عكس ما يمكن قوله، فإن تعزيز قدرات البعثة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعرقل أو يبطل برنامج الانسحاب التدريجي والمسؤول الذي أرساه قرار مجلس الأمن ٢٥٥٦ (٢٠٢٠)، والجاري تنفيذه بالفعل في كاتانغا وكاساي، كما قالت السيدة كيتا. وترى حكومة بلدي أيضا أنه يمكن واقعا الاستعاضة عن الإطار الزمني للبرنامج بأخر أقرب قليلا من عام ٢٠٢٤ - ربما بحلول نهاية عام ٢٠٢٣. وأشد على أنه إطار زمني وعلى الاستمرارية. ويجب ألا نعطي انطبعا بأننا نوقف الانسحاب. فقد بدأ الانسحاب وتبقت مسألة الاتفاق على المناطق المستهدفة - المناطق التي ستسحب منها البعثة وتلك التي سيستمر وجودها فيها - ومرة أخرى، بموجب أي ولاية. وكما قال رئيس الجمهورية، السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدى تشيلومبو، والسيدة بينتو كيتا كذلك، لا يمكن أن يحدث ذلك الانسحاب قبل إجراء الانتخابات العامة المقبلة في الكونغو.

فيما يتعلق بالانتخابات، ليس لدي ما أضيفه. فقد أحاطتنا السيدة كيتا علما بكافة التفاصيل. والعملية قيد التنفيذ. ولا شيء سيوقفها. وسنمضي قدما.

ويسعدني أن أسمع أعضاء المجلس يقولون إنهم يؤيدون التقييم، ولكن من الأهمية بمكان أن ينتهي الأمر باستعراض إيجابي. وبالنيابة عن الرئيس تشيسيكيدى تشيلومبو والحكومة، أكرر وأؤكد من جديد أننا لن نجري الاستعراض وحدنا؛ بل سنجره بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة وسنستخلص النتائج معا لتلبية توقعات الشعب الكونغولي.

وغني عن البيان أن هذا التعزيز لولاية البعثة، الذي تدعو إليه جمهورية الكونغو الديمقراطية، سينطوي على زيادة مواردها ومعدات القتالية ودخول لواء التدخل في عمليات عسكرية مشتركة مع القوات المسلحة الكونغولية والقوة الإقليمية، كما حدث في عام ٢٠١٣ - فهذه ليست المرة الأولى - بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات، فضلا

كيتا، وكما أخبرها أيضا رئيس الدولة ورئيس الوزراء، يجب علينا أن نفكر بهدوء ومسؤولية وتجرد في حالة بعثة الأمم المتحدة وصورة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن نجد الحلول لهما وأن نصوبهما، وذلك حتى نتمكن جميعا من العمل معا.

خلاصة القول، تتوقع جمهورية الكونغو الديمقراطية أن توضح جلسة اليوم ولاية مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة في السياق الحالي. فهناك نوع من الغموض غير المعلن في هذه الولاية، وهو ما يخلق الارتباك وقد يؤدي في الواقع إلى تفاقم الإحباط. هل هذه البعثة هي قوة لحفظ السلام، أم أنها قوة لصنع السلام، أم كلاهما؟ إن هذا التوضيح سيسمح بإعادة تشكيل التوقعات من هذه البعثة، مما يسمح بتحديد نطاق عملها بشكل أفضل وتجنب سوء الفهم والنوايا فيما يتعلق بتحويل ولاية البعثة إلى نوع من البعثة السياسية الخاصة، وهو ما يمكن اعتباره رغبة في جعل البعثة قطبا للحكم موازيا لحكومة الجمهورية. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى نتائج عكسية.

من الواضح أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تفضل أن ترى بعثة الأمم المتحدة، إلى جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، تفرض السلام، لأن حفظ السلام يفترض مسبقا أن السلام قد تمت استعادته، وهو ما لم يحدث بعد في الجزء الشرقي من البلد. بالإضافة إلى ذلك، عندما يقال إن مهمة البعثة هي توفير الأمن للسكان المدنيين فهذا يشيع المزيد من الالتباس. إن ضمان أمن السكان المدنيين يعني التصدي للخطر، سواء كان خطرا جسديا على الناس أو خطرا على الممتلكات؛ ولكن كيف يمكن ضمان أمن السكان المدنيين ما لم تتمكن بعثة ما من التصدي لهجوم على هؤلاء السكان؟ هذا سؤال أساسي.

وبالمناسبة، فإن الأمر يتعلق بتعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة الذي بالكاد يلي توقعات رؤساء الدول الموقعين على البيان الختامي لمؤتمر قمة لواندا، والذي دعا البعثة إلى دعم القوة الإقليمية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل ضمان تنفيذ الجدول الزمني المقرر. وسيرى أعضاء المجلس من الجدول الزمني أنه لو

الأمنية. وما يحدث في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لن يتوقف إلا عندما ننتهي من إعادة تنظيم جيشنا. وعلاوة على ذلك، وكما يعلم المجلس، تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية القوى الهدامة للإرهاب الذي يمارسه الإسلاميون. ولا يمكنها أن تتجح في إعادة تنظيم صفوفها أو القضاء على الإرهاب من دون أن تتمتع بالحرية والقدرة على تزويد قواتها الدفاعية والأمنية بمعدات فعالة للاضطلاع بمهامها السيادية. فما الذي ستفعله دولة، في مكانها، خلاف ذلك؟

ثالثاً، إن القيادات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية قيد التجديد. والذين يتابعون الحالة يعرفون أن الرئيس تشيسيكيدى تشيلومبو قد شرع في إجراء تغييرات في القيادات العسكرية في بلدنا. وليس من العدل أن ننسب إلى القادة الجدد للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عيوب وأخطاء أسلافهم المتهمين بالتعاون مع الجماعات المسلحة.

رابعاً، أثبتت الأدلة المستمدة من تقارير التحقيق التي أعدتها أفرقة خبراء الأمم المتحدة وغيرها من المصادر الوطنية والدولية المستقلة أن بلدانا مجاورة تزود الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقوات، بل وبأسلحة متطورة لا تملكها بعثة الأمم المتحدة نفسها. وإخضاع جمهورية الكونغو الديمقراطية للالتزام بالإخطار يضعفها لصالح أعدائها الذين لا يخضعون لهذا القيد ويمكنهم شراء الأسلحة وإعطائها للمتمردين لمحاربتنا. بيد أننا لا نستطيع أن نجهز أنفسنا بالعتاد. وذلك يعرض بلدنا أيضاً لخطر آخر. فجميع الدول لديها أسرار دفاعية. غير أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس لديها أسرار دفاعية لأنها مكشوفة للملأ وعليها أن تخطر المجلس حتى حين تشتري منجلاً.

خامساً، إن جمهورية الكونغو الديمقراطية في حالة حرب. وإعاقه تعزيز قدرات جيشها، حتى من خلال الموردين، لا سيما بالعتاد الحربي الفعال، يعني إضعافه وتحويله إلى فريسة سهلة لأعدائه.

سادساً، إن جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست مصنعة ولا مستوردة للأسلحة النووية أو الكيميائية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل لتبرير وضعها تحت رقابة شديدة من جانب الأمم المتحدة.

عن تنسيق الإجراءات بشكل أفضل مع القوات المسلحة الكونغولية والقوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا. وفي ذلك الصدد، يسر جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفعل أن تلاحظ أن قادة القوات المسلحة الكونغولية وبعثة الأمم المتحدة - وأكرر بعثة الأمم المتحدة - والقوة الإقليمية قد اجتمعوا بالفعل في غوما في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر لغرض التنسيق ومعرفة كيف سيعملون معا لإحلال السلام. وهي مسألة لا بد من تشجيعها.

وفيما يتعلق بالالتزام بإخطار لجنة الجزاءات بشراء أنواع معينة من الأسلحة والذخائر وتوريدها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعقب الخطاب الذي ألقاه رئيس دولتنا من على منبر الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين (انظر A/77/PV.5)، تكرر الحكومة طلبها إلى مجلس الأمن، من خلال رئيس لجنة الجزاءات، رفع ذلك الالتزام غير المبرر الذي يشكل إهانة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والذي يعتبره الشعب الكونغولي وقادته، مع الأسف، استراتيجية لإضعاف بلدهم ووضعها تحت رحمة أعدائه للأسباب التالية:

أولاً، لقد أنشئ نظام الجزاءات في عام ٢٠٠٤، عندما كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال مقسمة إلى ثلاثة كيانات تقودها ثلاث حكومات، منها حكومتان من المتمردين. ولم يعد هناك ما يبرر نظام الجزاءات ذلك منذ انتخابات عام ٢٠٠٦، حين وُحد البلد وعاد إلى كونه دولة طبيعية تقودها حكومة وطنية واحدة، منتخبة من الشعب الكونغولي بأسره وتحظى باعتراف المجتمع الدولي. ولم نعد نفهم أسباب مواصلة مجلس الأمن معاملة الحكومة الكونغولية على أنها جماعة متمرده وإرهابية. وخلافاً لما يعتقد المجلس، فإن ذلك التقييد أعاق جدارة حكومة بلدي ومصداقيتها على الصعيد الدولي، وهذا ليس من نسج الخيال. فمنذ وقت ليس ببعيد، وبصفتي وزير الخارجية، أبلغت بادعاءات بأن هناك شركات شحن ومصرفيين لا يريدون التعامل معنا بسبب الأوساخ التي ألقت بها الأمم المتحدة على بلدنا.

ثانياً، إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، ويجب عليه أن يعيد تنظيم جيشه وشرطته وأجهزته

الذي قدر له أن يعيش معه إلى الأبد. غير إنه سيثور دائما على القادة المحاربين ذوي الميول إلى الهيمنة الذين يحاولون تحويل شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى منطقة نفوذ واستغلال حر يمكنهم نهب مواردها الطبيعية كما يحلو لهم. وسيكافح الكونغوليون بكل قوتهم ذلك العرق من القادة، أيا كان مصدرهم، هم أعداء الرخاء ونفوذ بلدهم والسلام والتعايش الأخوي بين شعوب منطقة البحيرات الكبرى.

وتقع مسؤولية حل مشاكل المواطنين الكونغوليين، بغض النظر عن القبائل التي ينتمون إليها، على عاتق المؤسسات الكونغولية وحدها. ومصير من يسمون بالكونغوليين الناطقين بالرواندية لن يتجسد أبدا في أي مكان في أفريقيا أو في العالم غير جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي هم من رعاياها. ومن ثم، فإن من الخداع والاستغلال من قبل مواطنينا أن يقدموا أنفسهم كمدافعين عن مصالحهم من خلال مهاجمة الدولة التي يدعون الانتماء إليها. إن تدخل القادة الروانديين في الشؤون الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لن يحل أي مشاكل كونغولية. بل على العكس من ذلك، يوجب التوترات بين القبائل في كیفو الشمالية ويضعف الوحدة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما بإعطاء بعض الكونغوليين الانطباع بأن هناك أشخاصا تستخدمهم بلدان أجنبية ضد مواطنيهم. وهذا أمر بالغ الخطورة ويقوض أي إمكانية لإقامة علاقات حسن جوار وتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وأناشد شركاءنا الخارجيين في المجتمع الدولي ألا يقعوا في فخ تأييد هذا التدخل، بشكل مباشر أو غير مباشر. وليس أمامنا إلا أن نتخيل، في أفريقيا - القارة المجزأة بفعل الاستعمار - ماذا سيحدث إذا منحت كل دولة لنفسها الحق في التدخل في إقليم دولة أخرى على أساس أن جزءا من مجتمعها معرض للخطر. ففي أفريقيا لن تكون هناك نهاية لذلك، لأن جميع بلداننا لديها سكان عابرون للحدود - وهذا أمر بالغ الأهمية.

وأود أن أصحح ملاحظات السفير الفرنسي بشأن جاستن بيتاكويرا عندما أشار إليه بوصفه عضوا في الجمعية الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فهو لم يعد عضوا.

سابعاً، وهذه نقطة مهمة، لقد أنشئت آليات على الصعيد الإقليمي في سياق عمليتي نيروبي ولواندا، وبدأت بالعمل بالفعل. فلدينا آلية التحقق المخصصة مع الأنغوليين وهناك القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا التي تهدف إلى تضييد جميع الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا كان مجلس الأمن يرى أن نظام الإخطار الحالي لا يمنع جمهورية الكونغو الديمقراطية من تجهيز نفسها بالعتاد وإعادة تنظيم صفوفها، فلماذا إذن الإبقاء عليه؟ وما الغرض منه؟ إننا نتحدث عن جزاءات. فما سبب إخضاعنا لجزاءات؟ وإذا أمكن لمجلس الأمن، في مشروع القرار الذي يعتمده في نهاية مداواته، أن يوافق على إعادة تكييف بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورفع الالتزام غير المجدي وغير المبرر بالإخطار بشراء العتاد الحربي، الذي يؤثر ظلما على جمهورية الكونغو الديمقراطية، فسيكون لدينا كل الأسباب التي تدعونا للاعتقاد بأن الأمم المتحدة لديها رغبة حقيقية في وضع حد للأزمة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل نهائي والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ولن يكون هناك بعد الآن أي سبب لإلقاء اللوم على الأمم المتحدة. والمطلوب هو قرار يرمي إلى الحد من التوترات بدلا من تسجيل نقاط.

وقبل أن أختتم بياني، فإن هذا هو الوقت لتجديد نداء مجلس الأمن إلى الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتمويل برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، الذي يشكل تنفيذه أمرا ضروريا لإعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلي الجماعات المسلحة السابقين. ولن أخوض أكثر فيما حدث في نيروبي، لأن ذلك قد نوقش بالفعل.

ختاماً، وبالنيابة عن رئيس دولة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أخفف بشكل رسمي من شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بخطاب الكراهية المذكور آنفاً ضد الناطقين باللغة الرواندية الذين يفترض أنهم تعرضوا للتهديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الشعب الكونغولي ليس ضد الشعب الرواندي، الشعب الشقيق

الجارية ويهدد في نهاية المطاف بتقويض نجاح تلك المبادرات. وتعتقد رواندا أن السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن تحقيقه بنشر رواية خطيرة وكاذبة تؤدي إلى تفاقم المشكلة وتعرض الأرواح للخطر. وعلاوة على ذلك، فإن المنتديات الموازية التي تقودها بعض البلدان تؤدي إلى نتائج عكسية عندما يتعلق الأمر بالجهود الإقليمية الأفريقية الجارية ويتعين عليها أن تتوقف إذا أريد للعمليات الإقليمية الأفريقية أن تنجح.

وقد أوضحت رواندا أن النزاع بين حركة ٢٣ مارس (M-23) وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مسألة داخلية، ولذلك ينبغي ألا تكون رواندا كبش فداء أو تساوى بحركة ٢٣ مارس. فذلك التشويه لا يعمل إلا على إخفاء المشكلة الحقيقية ويشكل عقبة أمام مساءلة الذين ينبغي أن يكونوا مسؤولين عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودوافعه. ويتطلب الحل الدائم وضع المسؤولية حيث ينبغي.

**ولئن كنا نتفق مع تقرير الأمين العام (S/2022/892) على أنه** ينبغي احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية، فإن بعض الأسئلة لا تزال من دون إجابة.

أولاً، متى سنتناول انتهاكات جمهورية الكونغو الديمقراطية لسيادة رواندا وسلامتها الإقليمية، التي وقعت في عدة مناسبات، على النحو الذي تحققت منه الآلية المشتركة الموسعة للتحقق؟ ففي هذا العام وحده، وقع قصف عبر الحدود على الأراضي الرواندية في ١٩ آذار/مارس و ٢٣ أيار/مايو و ٢٠ حزيران/يونيه، أعقبه انتهاك للمجال الجوي والأراضي الرواندية من قبل طائرة مقاتلة من طراز سوخوي سو - ٢٥ تابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

ثانياً، متى سيتصدى المجتمع الدولي لاستمرار عدوان القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والتحالف بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة الفتاكة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؟ فالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا جماعة

وكما يواصل الرئيس تشيسيكيدى تشيلومبو التأكيد، فإن "لدى أفريقيا أشياء للقيام بها أفضل من شن الحروب. والكونغوليون ليسوا ولن يكونوا أبداً شعب إبادة جماعية".

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

**السيد غاتيتي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدتي الرئيسة، على السماح لي بمخاطبة مجلس الأمن. وأشكر السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتها. كما أشكر السيد بيتر موتوكو ماثوكي، الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا، والسيدة ربيكا كابوو وأعضاء مجلس الأمن على بياناتهم. ترحب رواندا بجهود والتزام قادة المنطقة بإيجاد حل دائم للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبصفة خاصة الرئيس لورنسو، رئيس أنغولا، بشأن خريطة طريق لواندا، والسيد أوهورو كينياتا، الرئيس السابق لكينيا، بصفته ميسراً لعملية السلام التي تقودها جماعة شرق أفريقيا.

لا يمكن للخيار العسكري وحده أن يعالج الأسباب الجذرية للأزمة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ويدرك كل بلد في منطقة البحيرات الكبرى أن السلام في بلد ما يعتمد على السلام في البلدان الأخرى. ولذلك، فإن آليتي لواندا ونيروبي الإقليميتين عمليتان أساسيتان تحتاجان إلى التزام مشترك وإرادة سياسية لتنفيذهما بالكامل، فضلاً عن دعم وتفهم المجتمع الدولي لضمان استدامتها.

وتظل رواندا، بوصفها عضواً في المنطقة، ملتزمة بعمليات السلام الإقليمية الجارية وتأييدها كاملاً. فلدينا توقعات كبيرة بأنها ستعالج في نهاية المطاف الأسباب الجذرية للأزمة المتوتنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودوافعها، الأمر الذي يتضرر منه جيرانها، بما في ذلك رواندا. غير أننا نشجب التدخل الخارجي غير المفيد في العمليات الإقليمية والقارية من قبل بعض أعضاء المجتمع الدولي، الأمر الذي يعمل على تشكيل حماية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من المساءلة فيما يتعلق بعدم استجابتها للالتزامات التي قطعتها من خلال العمليات

وقد زادت مؤخرا حدة خطاب الكراهية ضد الروانديين والمجتمعات الناطقة باللغة الكينيارواندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أفادت المستشارة الخاصة للأمن العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، السيدة أليس نديريتو. فخطاب الكراهية لا يقوض التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي فحسب، بل ويعرض الأرواح للخطر أيضا، كما رأينا في الأشهر الأخيرة. ولكن لسوء الحظ، أصبح خطاب الكراهية وسيلة لكسب السلطة السياسية، وبالتالي سببا لإدامة هذا العنف ضد الأقليات العرقية. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون مسألة الأقليات العرقية والتطهير العرقي أولوية عليا في جدول أعمال مجلس الأمن للسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشعر بالفزع لصمت المجلس إزاء خطاب الكراهية وكراهية الأجانب وعمليات القتل التي تستهدف السكان الكونغوليين من التوتسي، والتي تصاعدت. وفي هذا الصدد، نشكر المستشارة الخاصة للأمن العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية على إدانتها للجرائم الفظيعة المستمرة والإشارة إليها. ونشكر أيضا ممثل كينيا على توضيحه مسألة خطاب الكراهية في بيانه اليوم بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن. لقد استمعنا جميعا إلى نداء الزعماء السياسيين والعسكريين وقادة الكنائس والمجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يدعو إلى قتل من يصفونهم بالأعداء والخونة والمتسللين وغير المرغوب فيهم والأجانب.

وتدعو رواندا أعضاء المجلس المنتخبين، ولا سيما الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، إلى عدم تجاهل حوادث الفظائع والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب ضد الناس بسبب هويتهم أو مظهرهم أو جماعتهم العرقية. وينبغي للمجلس ألا يسمح لنفسه مرة أخرى بتكرار صمته قبل ٢٨ عاما، عندما تابع من موقع المتفرج الإبادة الجماعية السريعة والمنهجية والتي بُنت على أوسع نطاق وأودت بحياة أكثر من مليون شخص في رواندا. في ذلك الوقت، قبل ٢٨ عاما، لم يتكلم سوى ثلاثة أعضاء منتخبين في المجلس، الجمهورية التشيكية ونيوزيلندا ونيجيريا، بينما التزم أعضاء المجلس الآخرون الصمت حتى لا يغضبوا نظام الإبادة الجماعية.

إبادة الجماعية إرهابية خاضعة للعقوبات تتكون من بقايا القوة التي ارتكبت الإبادة الجماعية التي تعرض لها التوتسي في رواندا عام ١٩٩٤، وهي معروفة بنشر أيديولوجية الإبادة الجماعية. ومن المثير للدهشة أنه على الرغم من أن السيدة كيتا ذكرت كل الجماعات المتمردة الرئيسية الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بيانها، فإنها لم تذكر ولو مرة واحدة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي تخضع لجزاءات من قبل المجلس. ولا أعرف ما إذا كان ذلك عرضيا أم إغفالا متعمدا، أو ما إذا كانت تشعر بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا تشكل أي تهديد لأي بلد. وقد أعربت رواندا عن قلقها إزاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا منذ عقود، بما في ذلك الدعم الذي تتلقاه من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتآمرها مع جيش البلد الوطني، القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان التحالف بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا مسؤولا عن عدة هجمات على الأراضي الرواندية وعن مناقشات أودت بحياة مدنيين أبرياء.

وفي آخر إحصاء، كانت هناك ١٣٢ جماعة مسلحة محلية وأجنبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، لا يزال المجتمع الدولي يشعر بالقلق إزاء جماعة مسلحة واحدة فقط ويتجاهل بقية الجماعات، وكثير منها أكثر خطورة بكثير، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي قوة إبادة جماعية مصنفة ككيان إرهابي من قبل مجلس الأمن. وكما ذكرت من قبل، فإن القدرات العسكرية وحدها لا تكفي لحل المشاكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والأهم من ذلك، سيتطلب ذلك الإرادة السياسية للدخول في حوار شامل للجميع وتنفيذ الاتفاقات الموقعة ومعالجة انعدام المساءلة. وفيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة الناشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما الجماعات الأجنبية، ما زلنا نشعر بالقلق لأن المسألة لا تحظى بالاهتمام والدعم الكافيين. رغم أن وجود تلك الجماعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل جوهر المشكلة، على نحو ما أثير في جهود الوساطة الإقليمية الجارية.

اعتماد البيان الذي يؤيد عمليتي نيروبي ولواندا والاجتماع الاستثنائي لرؤساء الأركان العامة للقوات المسلحة لجماعة شرق أفريقيا المعقود في بوجومبورا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، من الواضح أن استعادة السلام مهمة نبيلة ولكنها هائلة ستتطلب دعما سياسيا ودبلوماسيا ولوجستيا وماليا من المجتمع الدولي لعملية نيروبي المتصلة بالعمليات العسكرية التي تقوم بها القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، مع عدم التقاعس عن تقديم الدعم اللوجستي للحوار بين الكونغوليين.

لقد حان الوقت لاستخلاص دروس مباشرة وملموسة وإعادة التفكير في ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ضوء الحالة الراهنة. وبينما نعترف بالعمل الهائل الذي قامت به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن وجود قوة إقليمية يستدعي إعادة تعديل ولايتها بشكل محدث من أجل تنسيق الجهود العسكرية فيما بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا وتأمين المناطق التي اجتاحتها القوات السلبية والإرهابية، التي تتكون من جماعات مسلحة محلية وأجنبية. وبهذه الطريقة، ستتولى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية عن المهام الدفاعية وغيرها من المهام، وستقود القوة الإقليمية البعثات النشطة والتنفيذية، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واستنادا إلى عناصر معينة من تقرير الأمين العام، وفي ضوء الحالة الأمنية والإنسانية المؤسفة، يدعو وفد بوروندي المجتمع الدولي إلى زيادة مشاركته من أجل إنهاء معاناة المدنيين الأبرياء والنساء والأطفال والمسنين، مع التشديد على أثر التشريد القسري على الإنتاج الزراعي للسكان الذين يعيشون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأهمية اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة. وإذا لم يتم اتخاذ أي إجراء، يُخشى حدوث أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل. ونظرا لاستمرار وجود القوى السلبية والإرهابية، التي تشكل تهديدا للسلام والأمن، يرحب

وتود رواندا أن تذكر المجلس بأن هناك أكثر من ٨٠ ٠٠٠ لاجئ كونغولي يعيشون في مخيمات اللاجئين في رواندا، وكثير منهم منذ أكثر من ٢٠ عاما. فمتى سيسمح لهؤلاء اللاجئين بالعودة بأمان إلى ديارهم والعيش أخيرا حياة كريمة في بلدهم؟

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على الحاجة إلى اتباع نهج كلي لمعالجة الأزمة المتوطنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أدعو إلى إعادة الالتزام بالاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة من أجل التوصل إلى حل دائم. وعلى نفس المنوال، تدعو رواندا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى احترام مختلف اتفاقات السلام الإقليمية التي وضعت لاستعادة النظام والاستقرار في المنطقة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

**السيد مانيراتانغا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية):** يود وفد بوروندي أن يهنئ الهند على رئاستها لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، ويغتنم هذه المناسبة ليؤكد من جديد دعمه الكامل. وأرحب بمشاركة نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثل الدائم لرواندا في هذه الجلسة. يرحب وفد بوروندي بتقرير الأمين العام (S/2022/892) والإحاطات الشاملة التي قدمتها السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيد بيتر موتوكو ماثوكي، الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا؛ والسيدة ريببكا كابو، ناشطة وعضوة في منظمة النضال من أجل التغيير.

يود وفد بوروندي أن يؤكد من جديد التزامه الراسخ ببذل كل ما في وسعه للنهوض بعودة السلام والأمن إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحقيقا لتلك الغاية، ستؤيد بوروندي دائما إيجاد حل وجميع المبادرات الإقليمية والمتعددة الأطراف بحثا عن السلام والأمن والاستقرار. وترحب بوروندي بنتائج عمليتي لواندا ونيروبي، أي تفعيل آلية التحقق المخصصة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر واستمرار نشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وعقب

أولاً، أود أن أدكر الأمم المتحدة بأن الرئيس فيليكس - أنطوان تشيسيكيدى تشيلومبو ناشد في قاعة الجمعية العامة، في ٢٠ أيلول/سبتمبر (انظر A/77/PV.5)، جميع شركائنا المتعددي الأطراف والثنائيين والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وقادة رواندا وجميع الأفراد والجماعات الذين لديهم معلومات عن زعيم للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذي قد يكون موجوداً في مكان ما من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وفي أي منطقة من جمهورية الكونغو الديمقراطية تتمركز فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ وفي أي هجمات تشنها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الأراضي الرواندية؛ وفي أي نشاط ضد رواندا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، حتى لو كان سياسياً وحسب لا عسكرياً - ناشدهم إخبارنا بذلك. لقد قال الرئيس ذلك هنا في الأمم المتحدة. ومرت ثلاثة أشهر وما زلنا ننتظر.

ثانياً، كما قلت، توجد حالياً آلية مخصصة، متفق عليها مع رواندا في لواندا، للتحقق من الاتهامات التي يوجهها بلد إلى آخر، بقيادة جنرال من القوات المسلحة الأنغولية. تعمل الآلية الآن في غوما، بمساعدة ضابط اتصال كونغولي برتبة جنرال، وضابط اتصال رواندي أمل أن يكون قد تم تعيينه. وبعبارة أخرى، هناك آليات قائمة الآن. ونحن ننتظر - وقد كررت هنا في مجلس الأمن دعوة الرئيس تشيسيكيدى في الأمم المتحدة - من لديه معلومات أن ينقلها إلينا. بل إننا سمعنا زعيماً للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا يتكلم في الإذاعة منذ مغادرته الكونغو. ونحن تحت تصرفه.

لقد تكلم ممثل رواندا عن الأقليات العرقية والتطهير العرقي والإبادة الجماعية، مما يترك لدي انطباعاً بأن الأمر قد يكون التمس عليه بشأن البلد الذي يشير إليه. نحن في جمهورية الكونغو الديمقراطية لسنا معتادين على مصطلحات مثل "الأقليات العرقية". وحتى البالغون في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يدروا بوجود مصطلح الإبادة الجماعية إلا في عام ١٩٩٤. الروانديون هم الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية في رواندا. ولم يرتبط أي مواطن كونغولي بأي شكل من

وفد بوروندي بالمشاورات الشاملة للجميع بين الأطراف الكونغولية في إطار عملية جماعة شرق أفريقيا، التي تشهد مرة أخرى على التزام المنطقة بعودة السلام والأمن إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويؤمن وفد بوروندي إيماناً راسخاً بأفاق السلام في المنطقة. إن الحرب هي أسوأ خيار في أي نزاع من حيث أنها لا تؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة، وتتسبب في إراقة دماء الأبرياء، وتزيد من عدد الأيتام، وتلقي بظلالها على مستقبل دولة وشعب ومنطقة بأسرها. ومن واجب بوروندي أن تفعل كل ما في وسعها لمنع حدوث التأثير المتسلسل والقلقل في جميع أنحاء المنطقة. إن الدبلوماسية الإقليمية تعمل حتى لو كانت رائحة البارود تزداد حدة. ومع ذلك، لن يُضعف شيء تصميم الرئيس ندايشيمي، رئيس بوروندي، الرئيس الحالي لمجموعة دول شرق أفريقيا، الذي يمكنه أن يستفيد من تجربة بوروندي وحكمته الشخصية لإيجاد الأدوات اللازمة لاستعادة السلام والاستقرار والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

وبالنظر إلى كل هذا، لا يزال هناك أمل. إن السلام والاستقرار ممكنان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقتنا دون الإقليمية لوسط وشرق أفريقيا، بشرط واحد. إننا بحاجة إلى أن نرى انضمام جميع بلدان المنطقة، والمجتمع الدولي بأسره، إلى العمليات الإقليمية الرامية إلى تحييد القوى السلبية والإرهابية التي تزرع الدمار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أمل طي صفحة الحرب بصورة نهائية لفتح فصل جديد - فصل يمثل بداية جديدة للسلام والاستقرار والتنمية في منطقتنا دون الإقليمية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** طلب وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد لوتوندولا أبالا بينأبالا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية):** سأتوخى الإيجاز.

كان لدي سببان لعدم رغبتني في تناول مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

